



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير



الموضوع

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة
"مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة أوماش - بسكرة"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذ المشرف:
بعيسى سامية

إعداد الطالب:
قسمية إكرام

MASTER GE / GO - AUDIT / 2016	رقم التسجيل:
	تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2015-2016

قال تعالى:

{يَرَفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

المجادلة: 11

شكر و عرفان

اللهم أعوذ بك من قلب لا يخشع وعين لا تدمع وعلم لا ينفذ ودعاء لا يستجاب له، أحمد وأشكر المولى عز

وجل على كل العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة هذا المشوار ليتكامل جهدي بهذا العمل .

أتقدم بخالص شكرتي إلى الأستاذة المشرفة " بعيسي سامية " التي لم تدخر جهداً لمساعدتي في إنجاز هذا

العمل وعلى الجهود التي بذلتها معي من خلال متابعتها للعمل بنصائحها القيمة، كذلك أقدم شكرتي

للأستاذ تومي ميلود على تقديمه النصيحة لي، كما أشكر كل إطارات مؤسسة مطاحن الكبر للجنوب

على دعمهم لي وعلى المعلومات المقدمة من طرفهم .

إلى كل طلبة ماستر فحص محاسبي دفعة 2016، وكل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي .

وأختتم شكرتي إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

لكم جميعاً كل شكرتي

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه ومن ولاة.

" الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله "

أهدى ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها وتقديمها في أحلى طبق:

إلى من حملتني وهنا على وهن ، وقاست وتألقت الأمل ، إلى من مرعنتني بعطفها وحنانها ، إلى أولى كلمة نطقت بها شفقتني .

وإلى من غمرتني بدعائها ، إلى التي لو وصفتها لما أنصفتها أمي الغالية (شبيحة نصيرة) .

إلى من أحمل اسم بكل فخر ، الذي لم أجد عبارات تقيه حقه بالتقدير والاحترام الذي علمني كيف يكون الصبر

طريقاً للنجاح إلى قدوتي ومفخرتي ، حتى وصلت لهدفي هذا . والدي العزيز (سليم) .

إلى من أنقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية ، وأكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ، وعرفت معنى الحياة معهم أخواتي

العزيزات (إيمان ، دلال وسندس) .

إلى من أرفع رأسي اعتزازاً وفخراً باتتمائي لهم ، إلى من استمد عزتي وإصراري ، من كانوا عوناً لي في الحياة

وصعوباتها ، إخوتي الأعزاء (محمد أمين ووائل مجدي) .

إلى الأخوات والصديقات التي لم تلدهم أمي ، إلى من تميزوا بالعطاء والوفاء ، إلى من معهم طالما سعدت وفرحت (أحلام ،

جهيدة ، بدرة ، لطيفة ، سميرة) .

كما أهدى وإهدائي الخاص إلى زوج أختي جعفر محمد أمين الذي كان السند والعون لي في وهذا البحث له من كل

الشكر والتقدير ، وإلى شمعة ونور قلبي التي برايتها تثير حياتي الكتكوت سرين .

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

وفي الأخير أسأل الله أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفعنا به واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة

السلام على سيدنا محمد رسول رب العالمين هادي الأمة وشفيعها يوم الدين .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على أهم جوانب التدقيق الداخلي والأداء المالي، فالتدقيق الداخلي وظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق إجراءاتها وسياساتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفاعلية، كما أن تقييم الأداء المالي يسمح لنا بقياس الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال فحص القوائم المالية وكذا تحليل نتائج النسب والمؤشرات المالية للتوازن.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الدور الذي يؤديه قياس الأداء المالي في المؤسسة يسمح يوضح المكانة التي وصلت إليها المؤسسة. والذي يبين المركز المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الأداء المالي

Résumé:

Cette étude vise à déterminer le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la performance financière de la base économique, et à travers l'identification des aspects les plus importants de l'audit interne et de la performance financière, fonction interne Valtdoghiq aide les procédures d'application de gestion d'entreprise, des politiques et à atteindre ses objectifs de manière efficace et efficace, et que l'évaluation de la performance financière nous permet la mesure de la situation financière de l'institution, à travers l'examen des états financiers ainsi que l'analyse des résultats de l'équilibre des ratios financiers.

Cette étude a rejoint les résultats les plus importants du rôle joué par la mesure de la performance financière de l'organisation permet illustre la position atteinte par l'institution. Ce qui montre la situation financière de l'institution.

Mots-clés : audit interne, Performance financière.

الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الاشكال

قائمة الجداول

المحتوى

الصفحة

أ - ج

مقدمة

الفصل الأول - مدخل للتدقيق الداخلي -

2

تمهيد

3

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

3

المطلب الأول: نشأة التدقيق الداخلي ومفهومه

5

المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي وأنواعه

8

المطلب الثالث: أهداف وقواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي

12

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي

12

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي

18

المطلب الثاني: أدوات التدقيق الداخلي

25

المطلب الثالث: فروض وخدمات التدقيق الداخلي

28

المبحث الثالث: منهجية تنفيذ التدقيق الداخلي

28

المطلب الأول: سير مهمة التدقيق الداخلي

33

المطلب الثاني: وسائل وتقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي

36

المطلب الثالث: صلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي

39

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

41	تمهيد
42	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي
42	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
43	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي
45	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
47	المبحث الثاني: تقييم وقياس الأداء المالي
47	المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي
56	المطلب الثاني: المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي
58	المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي
58	المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي
60	المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات
62	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة -وحدة أوماش-
64	تمهيد
65	المبحث الأول: تقديم للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -وحدة أوماش -
65	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش -
67	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -وحدة أوماش-
70	المطلب الثالث: مراحل إنتاج الدقيق والفريضة بالمؤسسة المطاحن الكبرى -وحدة أوماش -
72	المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية
72	المطلب الأول: الحدود المكانية والزمانية
72	المطلب الثاني: أساليب جمع المعلومات
74	المطلب الثالث: أساليب تحليل البيانات
75	المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب -وحدة أوماش -

75	المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - وحدة أوماش -
82	المطلب الثاني: واقع عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة أوماش - ...
85	المطلب الثالث: قياس وتحليل الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة أوماش -
91	المطلب الرابع: تفسير نتائج الدراسة
92	خلاصة الفصل الثالث
94	الخاتمة
98	قائمة المراجع
104	الملاحق

ملخص

قائمة

الأشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
22 عناصر خرائط التدقيق	01
32 منهجية الرئيسية للتدقيق الداخلي	02
68 الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة أوماش -	03
71 مراحل إنتاج الدقيق والفريضة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-وحدة أوماش -	04

قائمة

المبدأ اول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
76	الميزانية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-جانب الأصول 2012 – 2014	1
77	الميزانية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-جانب الخصوم 2012 – 2014	2
78	جدول حسابات النتائج للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-(2012-2014)	3
80	الميزانية المالية المختصرة لأصول المؤسسة للفترة 2012 – 2013	4
81	الميزانية المالية المختصرة لخصوم المؤسسة للفترة 2012 – 2013	5
85	نسبة هيكلية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-(2012-2014)	6
86	نسبة المديونية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش- (2012 – 2014)	7
87	نسبة السيولة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-(2012 – 2014)	8
88	مردودية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش- (2012 – 2014)	9
89	رأس مال العامل مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-(2012 – 2014)	10
90	احتياجات راس مال العامل مؤسسة المطاحن الكبرى وحدة-أوماش- (2012 – 2014)	11
91	خزينة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة -أوماش- (2012 – 2014)	12

مقدمة

لقد عرف العالم الاقتصادي تطورا كبيرا في العديد من المجالات والتي مست حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت في الوقت الحاضر تتميز بكبرها وتعقد وظائفها، وهو ما أدى إلى اللجوء والاهتمام أكثر بضرورة وجود أداة رقابية مستقلة عن الإدارة، تساعد في القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال التحقق من دقة التسجيلات المحاسبية ومطابقتها للعمليات وتأكدتها من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المنتهجة، مما اضطرها للبحث عن خلية داخلية تقوم بالتدقيق، والذي أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها باعتباره وظيفة إدارية يتم الاعتماد عليه، من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة.

ظهر التدقيق الداخلي نتيجة الحاجة إلى حماية الممتلكات وضمان صحة البيانات الموجودة والعمل على اكتشاف الأخطاء، خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العالم، والتي هزت المؤسسات الاقتصادية هذا ما أدى إلى البحث عن سبل ووسائل لتحقيق رقابة فعالة على أعمال تلك المؤسسات، وبالتالي زيادة اللجوء والاهتمام أكثر بعملية التدقيق الداخلي، حيث كان يتسم بنطاق ضيق يقتصر على تدقيق القيود المحاسبية والسجلات المالية واكتشاف الأخطاء والغش والعمل على الحد من حدوثها، حيث يعتبر التدقيق الداخلي أساس تطور ونجاح المؤسسة في مختلف مجالاتها ولاسيما المالية منها، من خلال مساهمته في تحقيق أحسن أداء مالي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

يحتل موضوع الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في المؤسسات الاقتصادية، إذا يعكس الوضعية المالية للمؤسسة ويمكن قياسه بالعديد من المؤشرات منها التقليدية والحديثة، كما يتأثر بالعديد من المتغيرات ذات التأثير الإيجابي والسلبي وهذا ما جعل المؤسسات تسعى إلى تجنب نقاط الضعف في أدائها وتبحث عن الأدوات والأساليب التي تساهم في تحسين أدائها المالي.

ومن بين هذه الأدوات والأساليب اخترنا التدقيق الداخلي باعتباره يساهم في تحديد الجوانب السلبية في أدائها والبحث عن أسبابها من أجل معالجتها من خلال تفعيل مبادئه، ضمنا هذا الإطار تمحورت هذه الدراسة:

ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

س1: ما المقصود بالتدقيق الداخلي وماهي أهم معايير الذي تحكمه؟

س2: ماهي منهجية عمل المدقق الداخلي؟

مقدمة

س3: ما المقصود بالأداء المالي وتقييمه ماهي مؤشرات قياسه؟

س4: كيف يساهم تقرير المدقق الداخلي المالي في تحسين الأداء المالي؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية يمكننا أن نقدم بعض الإجابات المؤقتة لأسئلة البحث كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

ولتفصيل هذه الفرضية نضع الفرضيات الفرعية التالية:

1-التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية يساعد على تحسين الأداء وترشيد القرارات ويتوقف نجاحه على إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها.

2-إتباع المدقق لمنهجية تمكنه من إلمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية بغية إبداء رأيه الفني المحايد بشأنها.

3 - تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمواجهة المستقبل.

4-تحسين الأداء يقوم على التحقق من كفاية استخدام الموارد المتاحة بغية تحقيق أهداف المؤسسة ويتم تحسين لأداء بتدقيق القوائم المالية، وكذا يساعد في ذلك التقرير المقدم من طرف المراجع الداخلي حول القوائم المالية الذي يعبر عن مستوى الأداء في المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع نظرا للأسباب التالية:

- موضوع الدراسة يندرج ضمن المواضيع المناسبة لتخصص " فحص محاسبي "
- الحاجة إلى الموضوع في الوقت الراهن خاصة بالنسبة للتدقيق الداخلي.
- حاجة المؤسسات الجزائرية إلى التدقيق الداخلي قصد تحسين الأداء المالي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في إظهار دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وللمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، باعتبار أن التدقيق الداخلي من شأنه أن يساهم في اتخاذ القرارات التي تصب في مصالح المؤسسة ونعني أكثر القرارات المالية، والتي تحسن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الأداء المالي للمؤسسة.

مقدمة

أهداف الدراسة: نهدف من وراء هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- التعرف على الوسائل والإجراءات التي يتبعها المدقق الداخلي أثناء أداءه لمهامه.
- كشف الصعوبات التي تعرقل سير مهمة التدقيق الداخلي.
- إبراز الخدمات أو المهام التي يمارسها المدقق الداخلي والتي من شأنها أن تساهم في تحسين الأداء.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك استناداً لطبيعة موضوع البحث، وذلك من أجل معرفة أساسيات التدقيق الداخلي والأداء المالي، والتعرف على مختلف المفاهيم لكل من التدقيق الداخلي والأداء المالي بالاستعانة بالكتب ومختلف الرسائل الجامعية والمقالات والمجلات العلمية، وتحليل المعلومات المتحصل عليها نظرياً وتطبيقياً، كما تم التطرق إلى دراسة حالة مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب وحدة أوماش بسكرة.

هيكل البحث:

تم تقديم هذا الموضوع في ثلاثة فصول حيث خصص الفصل الأول إلى سرد وصف كل ما تعلق بالمتغير المستقل التدقيق الداخلي من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية التدقيق الداخلي، والمبحث الثاني تناول أساسيات التدقيق الداخلي، أما المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن منهجية تنفيذ التدقيق الداخلي.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول ماهية الأداء المالي، أما المبحث الثاني نتناول فيه عملية قياس الأداء المالي، والمبحث الثالث سنعالج فيه دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

أما الفصل الثالث خصص للدراسة الميدانية واكتشاف واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول خصص لتقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى منهجية الدراسة الميدانية، أما المبحث الأخير يتناول إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

مقدمة

الدراسات السابقة: لإنهاء هذا البحث استعنا ببعض الدراسات والتي نوجزها في:

1. سعاد شجري معمر، " دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الأداء في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة سونلغاز "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، فرع مالية المؤسسة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2008-2009.

حيث توصلت لباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- قيام المراجع الداخلي المالي بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان دقتها لا بد أن يكون في ظل نظام فعال للرقابة الداخلية.
- تقرير المراجع الداخل المالي يتضمن أهم الملاحظات والنصائح المقدمة إلى الإدارة العليا فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة وما يؤدي إلى تحسينه.

2. شعباني لطفي " المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة "، مذكرة ماجستير، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003/2004.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها:

أن هناك علاقة تكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي بدرجة كبيرة وأن المراجع الداخلي لا يعتبر منافسا للمراجع الخارجي وأن المؤسسة بحاجة لجهودهما معا.

3. أحمد كاروس، تصميم إدارة للمراجعة كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، فرع محاسبة وتدقيق، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010.

وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج الآتية:

- التدقيق الداخلي وظيفة يقوم بها موظفون داخل المؤسسة وتتناول التقييم المستمر للخطط والسياسات الادارية ومدى تطبيقها.
- التدقيق الداخلي يقوم بتقييم كفاءة اداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية الداخلية.
- نشاط التدقيق الداخلي يشمل التدقيق المحاسبي والمالي وتدقيق العمليات.
- يعتبر التدقيق الداخلي أداة ادارية تابعة للإدارة العامة للمؤسسة.

مقدمة

- تحديد موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي ما يعني وجود استقلالية.

ما يميز دراستي عن باقي الدراسات السابقة:

هو التعرف على التدقيق الداخلي ودوره في تحسن الأداء المالي، حيث استخلصنا جملة من الأهداف:

- أن المدقق الداخلي هدفه الرئيسي هو حماية أصول المؤسسة من الأخطاء والتلاعبات.
- أن المدقق الداخلي مهمته تقديم التوصيات والاقتراحات التي يرى فائدتها لإدارة المؤسسة.
- أن التحليل المالي في المؤسسات يساعدها في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة.

أما النتائج:

- حتى يكون المدقق الداخلي مستقلا وموضوعيا في عمله يجب أن يكون قسم التدقيق الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يدققها.
- نستنتج أيضا أنه يمكن أن يكون التدقيق الداخلي في المؤسسة ضميني كما رأينا في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.
- التحليل المالي وسيلة أساسية يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات صائبة تحسن الأداء المؤسسة المالي .

الفصل

الأول

تمهيد:

إن التدقيق الداخلي هو عملية منظمة ومنهجية لتقييم العمليات وبشكل موضوعي وبصفة مستمرة داخل المؤسسة ولكي تحقق هاته الأخيرة أهدافها أصبح من الضروري وجود رقابة محكمة على نتائج أعمالها وهذا يعني التدقيق المستمر للعمليات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة للحكم على مدى إتباع السياسات والإجراءات المتفق عليها وأن ضرورة وجود هذه المصلحة في المؤسسة وتابعة لأكثر سلطة فيها أصبحت أمرا حتميا ، حيث لا نتصور وجود مؤسسة متعددة الوحدات والفروع مما يفرض عليها اللامركزية في التسيير واتخاذ القرارات غياب خلية التدقيق فيها والتي تسهر على محاربة الانحراف بشتى أنواعها عبر مختلف وظائف المؤسسة، ولقد أوصت التقارير الصادرة عن هيئات مراكز البحث ضرورة وجود خلية تدقيق داخلي داخل المؤسسة ، وضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه، كونه يضيفي الثقة في المعلومات المتدفقة ويعطي تأكيدا على مدى سير العمليات بشكل مطابق للسياسات والإجراءات المتفق عليها.

كما أن التدقيق الداخلي يخضع لمجموعة من المعايير التي تحكمها، وتتبع منهجية معينة للقيام بمهمتها بحث يمكن لها استعمال أسلوب العينات لتحقيق أهدافها نظرا لتعدد العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مدخل الى التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: منهجية التنفيذ التدقيق الداخلي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي نوعاً من الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة الإجراءات الرقابية الأخرى، وقد اعتبر بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول، والتأكد من سلامة البيانات المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

لقد مر التدقيق الداخلي بعمليات تطور متلاحقة أدت بدرجة أساسية إلى توسيع نطاقه بشكل يسمح له بالمشاركة بشكل أكبر في خدمة المؤسسة التي يعمل بها.

الفرع الأول: نشأة التدقيق الداخلي

يمكن شرح أهم التطورات التي مرت بها وظيفة التدقيق الداخلي فيما يلي:

- في عام 1941 تم نشر كتاب عن التدقيق الداخلي بعنوان " التدقيق الداخلي الحديث " Internal Auditing Modern، كما تم تأسيس معهد المدققين الداخليين "Institute of Internal Auditors" بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر هذين الحدثين بمثابة علامة على نشأة التدقيق الداخلي كمهنة، وقد تزايد عدد أعضاء معهد المدققين الداخليين من 24 عضو في عام 1941 إلى ما يزيد عن 40000 ألف عضو في مختلف دول العالم.¹

- وفي عام 1947 تم إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي، ثم في عام 1957م تم إصدار أول قائمة معدلة للتدقيق الداخلي، كما تم اعتماد دليل لتعريف التدقيق الداخلي في عام 1964، وقد قام المعهد ببذل جهود فعالة على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي.

- أما في سنة 1974 قام المعهد بتشكيل لجان لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي وقدمت تقرير بنتائج دراستها عام 1977، وتم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي 37 عام 1978 في مدينة سان فرانسيسكو.²

¹خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق، دار الوراق، عمان، ط1، 2006، ص 31.

² أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة الأغراض مختلفة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 95.

لقد اقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على تدقيق الحسابات للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية تصحيح الأخطاء، ومع تطور الشركات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عملها، فقد أصبحت تستخدم كأداة لتقييم الداخلي وتوسيع نطاق عملها، فقد أصبحت تستخدم كأداة لتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة لتبادل المعلومات والاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا.¹

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كمنشأ لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشروع الجزائري إلا في نهاية الثمانيات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 13 جانفي 1988، التي تنص على أنه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.

كما أكمل في نص المادة 58 على أنه لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسيير ضمينا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية والمدنية المنصوص عليها في ها الشأن.²

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي

لقد تعددت تعاريف التدقيق الداخلي بين المعاهد العلمية والمتخصصين في مجال التدقيق والتي نذكر منها:

أولاً: تعريف مجمع المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية IIA: يعرفه بأنه: " وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، ذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية".³

ثانياً: تعريف المعهد الفرنسي للمدققين الداخليين IFACI: يرى أن " التدقيق الداخلي هو فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف المديرية فصد مراقبة وتسيير المؤسسة، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، وأن الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط

¹ خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 32.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2 القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

³ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 140.

الدوري هي التدقيق إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أي أن المعلومات صادقة والعمليات شرعية التنظيمات فعالة الهياكل واضحة ومناسبة".¹

ثالثا: التدقيق الداخلي هو عبارة عن: " نشاط التأكد والاستشارات المستقل والموضوعي المصمم لإضافة قيمة مضافة لأغراض تحسين عمليات المؤسسة، فهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها عن طريق الاعتماد على مدخل منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة".²

رابعا: يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه: " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القسوى".³

خامسا: يعرف التدقيق الداخلي على أنه: " الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع مبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية والمتطلبات الأخرى".⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم بها أشخاص تابعون للمؤسسة، حيث تتمثل نشاطات هذه الوظيفة في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف مديرية المؤسسة قصد مراقبة وتسيير مؤسسة، وفحص ما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية وأن العمليات شرعية والمعلومات صادقة أن التنظيمات فعالة والهياكل واضحة ومناسبة، وكذا مساعدة إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة.

المطلب الثاني: أهمية وأنواع التدقيق الداخلي

ازدادت أهمية التدقيق الداخلي للمؤسسات الاقتصادية كأداة مساعدة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المفروضة عليها، وسيتم توضيح أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للإدارة أو للمدقق الداخلي، كما يتم طرح أنواع التدقيق الداخلي حسب معهد المدققين الداخليين.

¹ رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص 32، 33.

² أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2010، ص 67.

³ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، 2000، ص 91.

⁴ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص 126.

الفرع الأول: أهمية التدقيق الداخلي

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في:

أولاً: أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للإدارة:¹

- التأكد من صحة البيانات المستخرجة من سجلات المؤسسة والتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول.
- التأكد من مدى الالتزام بالخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية.
- قياس مدى فعالية وكفاءة أداء الإدارات والاقسام المختلفة داخل المؤسسة.
- التأكد من مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات نظام الجودة المستهدف.
- التأكد من مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات المحافظة على البيئة.

ثانياً: أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمدقق الخارجي:²

يحقق اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي العديد من الفوائد للمدقق الخارجي لعل أبرزها ما يأتي:

- اطمئنان المدقق الخارجي الى دقة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية من خلال دقة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي.
- تخفيض وقت أداء مهمة التدقيق الخارجي حيث أن الاستعاضة المباشرة بعمل المدقق الداخلي جزئياً محل عمل المدقق الخارجي سينجم عنها وقت أقل بالنسبة للتدقيق الداخلي الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أتعاب عملية التدقيق الداخلي وتحقيق قدر أكبر من الرضا للعميل.
- التقييم الشامل لمخاطر التدقيق ومن ثم اتخاذ القرارات التي تتعلق بتحديد طبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق.
- تجهيز القوائم والكشوف التي يحتاجها المدقق الخارجي بالصورة المرضية.
- تخطيط عملية التدقيق الخارجي وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الواجب القيام بها.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق الداخلي

قسم معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي الى ستة أنواع أساسية مرتبطة ببعضها البعض ولا

يمكن فصل نوع عن الآخر أثناء عملية التدقيق ذلك للوصول الى أهداف التدقيق وهذه الأنواع هي:³

¹ جيهان عبد المعز، المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، دار الجامعي، ط1، بيروت، ص 385.

² نفس المرجع السابق، ص 386.

³ خلف عبد الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 234 – 343.

أولاً: تدقيق الالتزام: Compliance Audit : يقصد بتدقيق الالتزام عملية التحقق والتأكد من التزام الإدارات بالقوانين والانظمة والتعليمات في أداءها لعملها لتحقيق الأهداف المرسومة وفق الخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية والوقوف على نواحي القصور والخطأ ومن ثم العمل على علاجها وعدم تكرارها.

ثانياً: التدقيق التشغيلي: Operational Audit : عرف التدقيق التشغيلي بأنه الفحص والتقييم الشامل لعمليات المؤسسة لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة كما يشمل التدقيق تقييم كفاءة استخدام المواد المادية والبشرية بالإضافة إلى تقييم إجراءات مختلف العمليات ويجب أن يتضمن التدقيق أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية.

ثالثاً: التدقيق المالي: Financial Audit : نعي به مجموعة من المبادئ والسياسات والمعايير العلمية، والمشتقة من المفاهيم والفروض المتسقة، مع طبيعة العمليات اللازمة للقيام بعملية المراجعة، والتي تحكم مدى دقة وفعالية التدقيق في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول.

ويعرف أيضاً على أنه التحقق الاقتصادية المنتظم لأدلة وقرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المؤسسة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدماً بهدف إبداء الرأي الفني المحايد في صدق وعدالة التقارير.

رابعاً: تدقيق نظم المعلومات: Information Systems : ويطلق عليه التدقيق الإلكتروني ويقصد به عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق.

خامساً: تدقيق الأداء: Performance Audit : تتم عمليات تدقيق مستويات الأداء من خلال القيام بفحص مهني مستقل ومنهجي لفعاليات الإدارة ونظم إدارتها، وذلك لتقييم مدى ناجعتها وفعاليتها في استخدام مواردها وتعمل عمليات تدقيق مستويات الأداء على تحديد مواقع القوة ومواقع الضعف في نشاطات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة لإدخال المعالجات المطلوبة، لذلك تعتبر عملية تدقيق الأداء وسبله هامة لتحسين الإدارة، يمكن أن تشمل نتائج عملية تدقيق الأداء على معلومات هامة حل الفعاليات أو العمليات التي يتم تدقيقها، بالإضافة إلى توصيات تهدف إلى مساعدة الإدارة والجهات المسؤولة عن متابعة أعمالها في تحسين خدماتها المقدمة.

سادسا: التدقيق البيئي: **Environmental Audit**: عرفت وكالة حماية البيئة الامريكية التدقيق البيئي على أنه عبارة عن فحص موضوعي منظم، دوري وموثق للممارسات البيئية للمؤسسة للتحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها القوانين المنظمة للبيئة وسياسات المؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف وقواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي

إن الغرض الرئيسي للتدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أعضاء إدارة المؤسسة على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة وذلك بتزويدهم بتحليل موضوعية للبيانات وبتقارير صحيحة عن نشاط المؤسسة بوجه عام حيث تعد صفة الشمول هنا من صفات التدقيق الداخلي فهي تختص بأي نشاط من أنشطة المؤسسة في النواحي التي ترى الإدارة جدواها في سبيل إخلاء مسؤوليتها.

الفرع أول: أهداف التدقيق الداخلي

تطورت أهداف التدقيق الداخلي بتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منشآت الأعمال لمساعدة الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها المختلفة ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية وتمثل تلك أهداف فيما يأتي:¹

أولاً: هدف الحماية: يعتبر ظهور الثورة الصناعية وكبر حجم مؤسسات الأعمال وانفصال الملكية عن الإدارة وانتشار المؤسسات ذات الأقسام والفروع داخل الدولة الواحدة ثم ظهور المنشآت متعددة الجنسيات من أهم أسباب ظهور التدقيق الداخلي والاهتمام بنشاطها وكان التركيز في تلك المراحل على هدف الحماية ويتحقق هذا الهدف من خلال قيام المدقق الداخلي بالآتي:

- 1- التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة ومدى الاعتماد عليها.
- 2- التأكد من المؤامة بين أساليب القياس والسياسات والخطط القوانين الموضوعية.
- 3- المحافظة على أصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر.
- 4- التأكد من استخدام الاقتصادي الكفاء للموارد.
- 5- التأكد من إنجاز الأهداف الموضوعية للعمليات التشغيلية.
- 6- التعرف على الأخطاء وأوجه التلاعب.

¹ جيهان عبد المعز الجمال، مرجع سابق، ص 289.

ثانيا: هدف البناء: صاحب التطور المستمر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي تطورا ماثلا في الهدف من وظيفة التدقيق الداخلي تتجه نحو تقديم التوصيات والمقترحات التي تؤدي الى إحداث تغييرات جوهرية نحو مزيد من الأداء الاقتصادي الفعال ولتحقيق هذا الهدف تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالآتي:¹

قياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة سواء أكانت محاسبية ومالية أم أساليب رقابية متعلقة بالعمليات التشغيلية وذلك للتحقق من مدى كفايتها.

1- متابعة تنفيذ الأداء وتقويمه من حيث الجودة وتحقيق الكفاية الإدارية بصفة عامة.

2- تقديم توصيات والمقترحات التي يرى المراجع فائدتها الإدارة المؤسسة.

ثالثا: هدف تحقيق الكفاية للوحدات الاقتصادية وتوفير الرفاهية للمجتمع: أدت الضغوط والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها مؤسسات الأعمال في العقد الأخير من هذا القرن الى تطور أهداف التدقيق الداخلي ومن أهم هذه الضغوط والتحديات المنافسة الشديدة إزاء تطبيق اتفاقية الجات وضرورة الالتزام بمواصفات الجودة العالية بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات للمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث الناتج عن ممارسة المؤسسات المختلفة لنشاطها.

وإزاء ذلك التطور أصبحت الإدارة في حاجة ماسة الى معلومات موثوق بها عن كافة نواحي النشاط بالمؤسسة وهذا الهدف تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتحقق من الآتي:

1- مدى التزام العاملين بتطبيق السياسات واللوائح المالية والإدارية المحددة من قبل الإدارة العليا للمؤسسة كأساس لتنفيذ الأعمال في كافة نواحي النشاط بالمؤسسة.

2- مدى نجاح الإدارة في استخدام الاقتصادي والكفاء للموارد الاقتصادية المتاحة.

3- مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات نظام الجودة للمستهدف، وذلك بما يحافظ على حصة المؤسسة.

4- مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات المحافظة على البيئة بما يضمن للمؤسسة الاستمرار في ممارسة النشاط بالإضافة الى تحقيق النمو والاستقرار.

¹ جيهان عبد المعز الجمال، مرجع سابق، ص 290.

الفرع الثاني: قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي

وضع معهد المدققين الداخليين دليلاً جديداً لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وقد تضمن الدليل أربعة مبادئ أخلاقية واثني عشر قاعدة سلوكية يمكن تناولها على النحو الآتي:¹

المبدأ الأول: النزاهة Integrity: تؤدي نزاهة المدقق الداخلي إلى تدعيم الثقة فيما يقوم به من أعمال بالتالي تعتبر الأساس للاعتماد على الأحكام الصادرة عنه، ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية الآتية:

- 1- القيام بأداء أعمالهم بأمانة واجتهاد ومسؤولية.
- 2- مراعاة القوانين وتقديم الإفصاح المتوقع منهم وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية.
- 3- عدم اشتراك في أية أعمال أو أنشطة غير معروفة بالإضافة إلى عدم القيام بتصرفات تسيء للمهنة التي يعملون فيها.
- 4- احترام أهداف المؤسسة الأخلاقية والمشروعة والمساهمة في تحقيقها.

المبدأ الثاني: الموضوعية Objectivity: يجب أن يتوافر في المدقق الداخلي أعلى مستوى من الموضوعية المهنية في تجميع وتقييم وتوصيل المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العملية محل التدقيق حيث يجب على المدققين الداخليين تقييم الظروف ذات العلاقة بطريقة متوازنة وألا تتأثر أحكامهم بناءً على مصالح الآخرين، ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية الآتية:

- 1- عدم المشاركة في أنشطة أو علاقات قد تضعف من قدراتهم على أداء أعمالهم بشكل غير متحيز ويشمل ذلك الأنشطة والعلاقات التي قد تتعارض مع مصلحة المؤسسة التي يعملون فيها.
- 2- عدم قبول أي شيء من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة التي يعملون فيها والتي من الممكن أن تضعف مصداقية أحكامهم المهنية.
- 3- الإفصاح عن الحقائق الجوهرية التي تم التوصل إليها أثناء تأدية أعمالهم والتي من الممكن أن يؤدي عدم الكشف عنها إلى تضليل وتحريف في تقاريرهم عن نتائج الأعمال التي تم تدقيقها من قبل.

¹ أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق التأكيد، دار الصفاء، عمان، 2009، ص 53 - 55.

المبدأ الثالث: السرية **Confidentiality**: يجب أن يحترم المدققون الداخليون قيمة المعلومات التي يحصلون عليها وأن لا يكشفوا عن أية معلومات دون أن يكون لهم سلطة التي تخولهم القيام بذلك ما لم تكن هناك متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم القيام بذلك وتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية الآتية:¹

1- أن يكون المدققون الداخليون أمناء وحذرين في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها أثناء تأدية أعمالهم وواجباتهم وحماية هذه المعلومات.

2- عدم استخدام المعلومات التي يحصلون عليها لتحقيق أية مكاسب شخصية أو استخدامها بشكل يتعارض مع القانون ويضر بالأهداف المشروعة والأخلاقية للمؤسسة.

المبدأ الرابع: الكفاءة المهنية **Competency**: يجب أن يستخدم المدققون الداخليون المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لأداء خدمات التدقيق الداخلي ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية الآتية:

1- تأدية الخدمات والأعمال التي يمكنهم القيام بها من خلال توفر المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لتأديتها.

2- تأدية خدمات التدقيق الداخلي وفقا لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي.

3- السعي دائما وبشكل مستمر لتطوير وتحسين كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمونها.

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 55.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي

توجهت معظم الإدارات حاليا نحو وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز نظام المراقبة لديها ولكي يؤدي التدقيق الداخلي دوره بصورة سليمة وبفاعلية كبيرة يجب أن يحظ بمجموعة من المعايير التي تفسم التدقيق الداخلي في حد ذاته وكذا مجموعة من الأدوات التي يعتمدها المدقق الداخلي لأداء مهامه بكل نزاهة وموضوعية وجدية.

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي

يتكون الإطار العام لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والتي وضعها مجمع المدققين الداخليين AII عام 1978 م وتم تعديلها عام 1993 م من خمسة معايير هامة تم تبويبها في خمسة مجموعات تتضمن 25 معيارا فرعيا بينما يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الحديثة والتي وضعت عام 2003 وأصبحت قابلة للتطبيق اعتبارا من عام 2004 من مجموعتين هما:

- معايير الصفات (سلسلة 1000).
- معايير الأداء (سلسلة 2000).

أولا: معايير الصفات Attribute Standards: هي مجموعة المعايير التي تتناول خصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤديون أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن هذه المجموعات أربعة معايير رئيسية وينقسم كل معيار رئيسي الى عدة معايير فرعية يتم تناولها فيما يأتي:¹

المعيار رقم: 1000 الغرض والسلطة والمسؤولية: ينبغي تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية فيما يتصل بأنشطة التدقيق الداخلي بشكل رسمي في قانون يتسق مع المعايير ويوافق عليه المجلس.

المعيار رقم: 1100 الاستقلالية والموضوعية: ينبغي أن يكون التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا، وأن يتسم المدققون الداخليون بالموضوعية في أداء عملهم.

المعيار رقم: 1110 الاستقلال التنظيمي: ينبغي ان يرفع كبير المدققين تقريره الى مستوى تنظيمي يسمح لنشاط التدقيق الداخلي بأن يؤدي واجبه على أكمل وجه.

المعيار رقم: 1120 الموضوعية الفردية: على المدققين الداخليين أن يتسموا بالنزاهة والتجرد، وعليهم كذلك تجنب أي تعارض في المصالح.

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 36.

المعيار رقم: 1130 العوامل التي تهدد الاستقلالية أو الموضوعية: إذا تعرضت الاستقلالية أو الموضوعية للتهديد شكلاً أو موضوعاً، فإنه ينبغي الإبلاغ عن ذلك للجهات المعنية ويتوقف مدى الإبلاغ على طبيعة العوامل التي تهدد الاستقلالية أو الموضوعية.

المعيار رقم: 1200 الكفاءة والعناية المهنية اللازمة: ينبغي أن تؤدي المهام بالكفاءة والعناية المهنية اللازمة¹.

المعيار رقم: 1210 الكفاءة: ينبغي أن يتوافر لدى المدققين الداخليين المعرفة والمهارة، وغير ذلك من الكفاءات لأداء المسؤوليات الفردية ينبغي لنشاط التدقيق الداخلي مجتمعاً أن يمتلك أو يحصل على المعرفة والمهارات وغير ذلك من الكفاءات اللازمة لأداء المسؤوليات.

المعيار رقم: 1220 العناية المهنية اللازمة: على المدققين الداخليين أن يلتزموا بالعناية المهنية اللازمة والمهارة المتوقعة من مدقق داخلي متبصر وكفاء بصورة معقولة، العناية المهنية اللازمة لا تعني أن المدقق الداخلي معصوم من الخطأ.

المعيار رقم: 1230 التطوير المهني المستمر: على المدققين الداخليين أن يعملوا على تعزيز معارفهم ومهاراتهم من خلال التطوير المهني المستمر.

المعيار رقم: 1300 تأكيد الجودة والحفاظ على التحسين المستمر: على كبير المدققين أن يعمل على تطوير والمحافظة على تأكيد الجودة وبرامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي، وعليه كذلك مراقبة استمرار فعاليتها وتتضمن هذه البرامج التقييم الدوري للجودة داخلياً وخارجياً والمراقبة الدورية المستمرة لكل جزء من البرنامج.

المعيار رقم: 1310 تقييم برنامج الجودة: ينبغي أن يتكيف نشاط التدقيق الداخلي لمراقبة وتقييم الفعالية الكلية لبرنامج الجودة وينبغي أن تتضمن عملية التقييم كلاً من عمليتي التقييم الداخلية والخارجية.

المعيار رقم: 1311 التقييم الداخلي: ينبغي أن تشمل عملية التقييم الداخلي ما يأتي²:

- المتابعة المستمرة لأداء أنشطة التدقيق الداخلي.
- الفحص الدوري من خلال التقييم الذاتي، أو بواسطة أفراد داخل المؤسسة على معرفة بممارسات التدقيق الداخلي وبالمعايير.

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 38.

² جيهان عبد المعز الجمال، مرجع سابق، ص 406.

المعيار رقم: **1313 التقييم الخارجي**: ينبغي أن تتم عملية التقييم الخارجي، مثل فحص تأكيد الجودة، مرة على الأقل كل خمس سنوات من جانب فاحص مؤهل ومستقل، أو من جانب فريق من خارج مؤسسة، ويجب عليه أن يناقش مع لجنة التدقيق ما يأتي:¹

• مدى الحاجة إلى تكرار عملية التقييم الخارجي.

• المؤهلات والاستقلالية اللازمة توفرها في فريق التدقيق الخارجي مع دراسة احتمال وجود تضارب في المصالح.

المعيار رقم: **1320 التقرير عن برنامج الجودة**: على كبير المدققين أن يرفع تقريراً عن نتائج التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة.

المعيار رقم: **1330 استخدام عبارة تم وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي**: ينبغي تشجيع المدققين الداخليين لرفع تقرير يشير إلى أن أنشطتهم قد تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومع ذلك فإنه ينبغي أن يستخدم المدققون الداخليون تلك العبارة فقط إن أظهر تقييم برنامج تحسين الجودة أن أنشطة التدقيق الداخلي تسير وفقاً للمعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي.

المعيار رقم: **1340 الإفصاح عن عدم الالتزام والتوافق**: على الرغم من أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يتوافق توافقا تاما مع المعايير ومع الميثاق الأخلاقي، فإنه قد توجد هناك بعض الحالات التي لا يتم فيها تحقيق الالتزام التام بذلك، وعندما يؤدي عدم الالتزام التام، إلى التأثير في نطاق أو عمليات أو نشاط التدقيق الداخلي، فإنه ينبغي رفع تقرير بذلك لمجلس الإدارة.

ثانياً: **معايير الأداء Performance Standards**: هي مجموعة المعايير التي تركز على وصف وبيان طبيعة نشاط التدقيق الداخلي وتوفر أساس لكيفية قياس جودة أداء هذه الخدمات وتتضمن هذه المجموعة سبعة معايير رئيسية وينقسم كل معيار رئيسي إلى عدة معايير فرعية يتم تناولها فيما يأتي:²

المعيار رقم: **2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي**: على مدير المدققين أن يدير أنشطة التدقيق الداخلي على نحو فعال بما يحقق قيمة عالية للمؤسسة.

المعيار رقم: **2010 التخطيط**: على مدير المدققين أن يضع الخطط الخاصة بالمخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع الأهداف التنظيمية.

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 40.

² نفس المرجع، ص 42.

المعيار رقم: 2020 الاتصال والموافقة: على المدير التنفيذي للتدقيق أن يوصل للإدارة العليا ومجلس الإدارة خطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات تنفيذ تلك الخطط بما في ذلك التغيرات الزمنية الجوهرية وذلك بغرض فحص الخطط والموافقة عليها، كما يجب على المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ الإدارة بتأثير محدودية الموارد على تنفيذ الخطط.

المعيار رقم: 2030 إدارة الموارد: يجب على مدير إدارة التدقيق التأكد من أن موارد أنشطة التدقيق الداخلي كفاية مناسبة، وموزعة بطريقة فعالة لتحقيق الخطة المعتمدة.

المعيار رقم: 2040 السياسات والإجراءات: يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه عمل نشاط التدقيق الداخلي، حيث يعتمد شكل ومحتوى هذه السياسات والإجراءات على حجم وهيكل نشاط التدقيق الداخلي ودرجة تعقيد عمله.

المعيار رقم: 2050 التنسيق: ينبغي على مدير التدقيق الداخلي أن يعمل على توصيل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع الأطراف الداخلية والخارجية لتأكيد الملائمة والخدمات الاستشارية وضمان التغطية الصحيحة وتخفيض الازدواج في الجهود المبذولة.

المعيار رقم: 2060 رفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا: يجب على مدير إدارة التدقيق الداخلي أن يرفع تقاريره على نحو دوري إلى مجلس الإدارة وإلى الإدارة العليا عن أهداف أنشطة التدقيق الداخلي وعن السلطات والمسؤوليات المتصلة بخطة العمل، وينبغي أن يشمل التقرير كذلك قضايا المخاطر الجوهرية وقضايا الرقابة وكذلك قضايا التحكم المؤسسي، إضافة إلى القضايا والمواضيع الأخرى التي يطلبها مجلس الإدارة والإدارة العليا.

المعيار رقم: 2070 مسؤولية المؤسسة والجهات الخارجية المقدمة للخدمات عن التدقيق الداخلي: عندما تقوم جهة خارجية بتقديم خدمات كالخدمات التي يقدمها نشاط التدقيق الداخلي، يجب على هذه الجهة توجيه إدراك المنشأة نحو مسؤوليتها في الحفاظ على فعالية نشاط التدقيق الداخلي.

المعيار رقم: 2410 معايير توصيل النتائج: ينبغي أن تشمل عملية التوصيل على أهداف المهمة ونطاقها بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق وخطط العمل.

المعيار رقم: 2420 جودة التوصيل: ينبغي أن تتسم عملية التوصيل بالدقة والموضوعية والوضوح والايجاز، كما ينبغي أن تكون بناءة وكاملة وأن تتم في الوقت المناسب.

المعيار رقم: 2421 الأخطاء والسهو: إذا اشتملت عملية التوصيل النهائية على خطأ أو سهو جوهري، فإنه ينبغي أن يتولى مدير إدارة التدقيق الداخلي توصيل المعلومات الصحيحة إلى كافة الأفراد الذين وصلت إليهم المعلومات الأصلية.

المعيار رقم: 2430 استخدام عبارة تم اعداده وفقا لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي: من الممكن للمدققين الداخليين عند إعدادهم تقرير المهمة تضمينه عبارة تم اعداده وفقا لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي، وذلك في حالة ما إذا كانت نتائج تأكيد الجودة وبرامج التحسين المستمر تدعم هذه التقرير¹.

المعيار رقم: 2431 الإفصاح عن المهمات غير المتوافقة: عندما يكون هناك عدم توافق ما بين أهداف المهمة وبين متطلبات تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي من حيث عدم الالتزام بها وبشكل يؤثر على المهمة.

المعيار رقم: 2300 أداء المهمة: ينبغي أن يعمل المدققون الداخليون على تحديد وتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.

المعيار رقم: 2310 تحديد المعلومات: على المدققين الداخليين أن يعملوا على تحديد المعلومات الكافية والمناسبة الموثوق بها، والمفيدة لتحقيق أغراض المهمة.

المعيار رقم: 2320 التحليل والتقييم: ينبغي أن يبني المدققون الداخليون نتائجهم ونتائج المهمة على أساس تحليلات وتقييمات مناسبة.

المعيار رقم: 2330 تسجيل المعلومات: ينبغي أن يتولى المدققون الداخليون تسجيل المعلومات الملائمة لدعم الاستنتاجات والنتائج التي توصلوا إليها.

المعيار رقم: 2330 الإشراف على المهمة: يجب أن يكون هناك إشراف سليم للتأكد من تحقيق الأهداف ومن توفر الجودة وتطوير الأفراد.

المعيار رقم: 2400 توصيل النتائج: ينبغي على المدققين الداخليين أن يوصلوا نتائج المهمة.

المعيار رقم: 2220 نطاق المهمة: ينبغي أن يغطي نطاق المهمة الأهداف المزمع تحقيقها.

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، 45.

الفصل الأول..... مدخل إلى التدقيق الداخلي

المعيار رقم: 2230 توزيع موارد المهمة: ينبغي أن يحدد المدققون الداخليون الموارد الضرورية لتحقيق أهداف المهمة وينبغي أن يتم تخصيص الأفراد بناء على تقييم طبيعة وتعقد كل مهمة، والقيود الزمنية والموارد المتاحة.

المعيار رقم: 2240 برامج عمل المهمة: ينبغي على المدققين الداخليين تطوير برامج العمل لتحقيق أهداف المهمة كما ينبغي توثيق تلك البرامج.

المعيار رقم: 2100 طبيعة العمل: ينبغي أن يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم والاسهام في تحسين إدارة المخاطرة والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي باستخدام مدخل منظم ومنضبط.

المعيار رقم: 2110 إدارة المخاطر: ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنظمة عن طريق وتحديد وتقييم التعرض الجوهرى للمخاطر، كما ينبغي أن يسهم ذلك النشاط في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.

المعيار رقم: 2120 الرقابة: ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنظمة فيما يتصل لإرساء آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية وكفاية تلك الآليات، وكذلك عن طريق تعزيز التحسين المستمر بالمؤسسة.

المعيار رقم: 2130 التحكم المؤسسي: ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ووضع التوصيات المناسبة لتحسين عمليات التحكم لإنجاز الأهداف الآتية:¹

- تدعيم الاخلاقيات المناسبة والقيم داخل المؤسسة.
- تأكيد إدارة الأداء التنظيمي الفعال والمساءلة.
- تفعيل توصيل المعلومات عن المخاطر والرقابة في مناطق مناسبة داخل المؤسسة.
- تفعيل تنسيق الأنشطة وتوصيل المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.

المعيار رقم: 2200 التخطيط للمهمة: ينبغي على المدققين الداخليين تطوير تسجيل خطة لكل مهمة وتشمل النطاق، والاهداف والوقت وتوزيع الموارد.

المعيار رقم: 2201 اعتبارات التخطيط: ينبغي على المدققين الداخليين عند التخطيط للمهمة مراعاة ما يأتي:²

- أهداف النشاط الذي يتم فحصه ووسائل الرقابة على الأداء.

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 47.

² نفس مرجع، ص 47-49.

- المخاطر الجوهرية للنشاط كل الأهداف والموارد والعمليات والأساليب التي يتم من خلالها الحفاظ على المخاطر عند المستوى المقبول.
- كفاية وفعالية إدارة المخاطر النشاط وأدوات وأنظمة الرقابة مقارنة بإطار الرقابة المعياري.
- الفرص المتاحة لإدخال تحسينات جوهرية على إدارة المخاطر النشاط وأنظمة الرقابة.

المعيار رقم: **2210 أهداف المهمة:** يجب أن تؤسس الأهداف لكل مهمة.

المعيار رقم: **2400 نشر النتائج:** يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يبلغ النتائج الى الجهات المعنية حيث يقوم بعد حصوله على موافقة على تقرير النتائج النهائية بتحديد ماهي النتائج التي سينشرها وإلى من سيقوم بإبلاغ هذه النتائج.
A1 2440- يعتبر مدير التدقيق الداخلي مسؤولاً عن توصيل النتائج إلى الأطراف التي باعتقاده تعطى تلك النتائج.

المعيار رقم: **2450 الآراء العامة:** عندما يتم إصدار رأي عام يجب مراعاة توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين ويجب أن تكون هذه الآراء كافية وملائمة مفيدة وذات مصداقية.

المعيار رقم: **2500 المتابعة:** يجب على مدير إدارة التدقيق الداخلي أن يؤسس نظام متابعة سير مراحل النتائج التي يتم توصيلها إلى الإدارة مع المحافظة على هذا النظام.

المعيار رقم: **2600 قرار الإدارة العليا قبول المخاطر:** عندما يعتقد مدير إدارة التدقيق الداخلي بأن الإدارة العليا قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، يجب عليه مناقشة ذلك مع الإدارة وإذا لم يتوصل لحل معها فيجب عليه تقديم تقرير حول ذلك إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

المطلب الثاني: أدوات التدقيق الداخلي

يعتمد المدقق الداخلي على مجموعة من الأدوات عند القيام بمتمته، والتي بفضلها يستطيع اكتشاف الأخطاء وأوجه القصور والمخالفات المرتبكة، وعلى أساسها يمكن أن يحلل ويقدم تشخيص للمشكل المراد معالجته، وذلك بتوجيه توصيات إلى الإدارة العليا للمؤسسة، وهي تضم أدوات الاستفهام، والوصف، والتنظيم.

الفرع الأول: أدوات الاستفهام: Les outils d'interrogations

وهي تنقسم إلى عدة أقسام كما يأتي:¹

¹ شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص 82.

أولاً: المعاينة الإحصائية: Le sondages statique وهي تقنية تسمح عن طريق سحب عينة عشوائية من مجتمع محل الدراسة باستقراء الملاحظات المسجلة حول العينة، بتحديد معين وبالذقة المطلوبة، الغرض منها الحصول على أكبر عدد من المعلومات مقابل عدد أقل من الفحوصات، ويستخدم المدقق الداخلي المعاينة الإحصائية من أجل ابداء رأيه وإصدار التوصيات اللازمة الخاصة بالظاهرة المدروسة، وعليه المعاينة الإحصائية هي طريقة تقوم على اختيار العينة وسحبها بطريقة عشوائية، من مجتمع محل الدراسة.

ويمكننا القيام بتوضيح أساسيات هذه الطريقة في مجال التدقيق الداخلي كما يأتي:¹

- **المجتمع:** هو مجموعة المشاهدات والقياسات الخاصة بمجموعة من الوحدات الاقتصادية ونجده في مجال التدقيق على أنه كل المستندات الخاصة بعملية معينة مثل فواتير البيع والشراء، العمليات التجارية التي حدثت في مجال زمني معين، حسابات الدائنين والمدينين المسجلين في دفتر الأستاذ عدد أو قيمة الصكوك المدفوعة خلال الفترة، محاضر الاستلام الخاصة بالبضاعة والتي استلمت خلال الفترة.
- **العينة:** هي مجموعة من المفردات أو العناصر التي يتم اختيارها بطريقة إحصائية لغرض اختيارها ومن ثم مساعدة العينة في تعميم نتائجها على المجتمع المستخرجة منه، وهي تمثل في مجال التدقيق مجموعة من المفردات المختارة من المجتمعات المذكورة أعلاه.
- **مستوى الثقة:** يمثل النسبة المئوية لدرجة التأكد المطلوبة من قبل المدقق وخاصة باستنتاج إحصائي معين بناء على اختياره للعينة فيمكن للمدقق أنه يقول على سبيل المثال أنه هنالك احتمال قدره 90 % بأن الاستنتاج الذي سيحصل عليه من خلال العينة يمكن الاعتماد عليه ومن ثم تعميمه على المجتمع.

ثانياً: المقابلات Interviews: وتعتبر هذه التقنية ضمن التقنيات غير الرسمية التي تتسم بوصف الإجراءات، وذلك بسرد شفهي دون الرجوع إلى وثائق ومستندات تتعلق بذلك، وهذه التقنية في التدقيق الداخلي لا تعتبر حواراً أو محادثة بل تركز على برنامج خطط وأهداف تحدد مسبقاً من طرف المدقق، وأيضاً لا تعتبر محضراً للاستجواب على العكس بل يجب أن تتسم المقابلة بجو من التفاهم والتعاون والهدف منها هو أخذ رأي أولي ونوعي بشكل أساسي على مختلف الأنظمة المكونة للمؤسسة، وتتلخص خطوات المقابلة فيما يأتي:²

¹ شكري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر

2009، ص 50.

² شعباني لطفي، مرجع سابق، ص 85.

1-تحضير المقابلة: تتضمن هذه الخطوة تحديد سابق لموضوع المقابلة، يتم تحضيرها مسبقا بناء على: المعرفة التي تحصل عليها المدقق حول المؤسسة من خلال الوثائق والمقابلات السابقة، خبرته السابقة حدسه، مساعدات زملاء كما يجب إعداد الأسئلة بشكل جيد مما يسمح بالحصول على أجوبة بنفس المستوى مع الأخذ بعين الاعتبار تحديد موعد مع الجهة التي ستكون محل التدقيق مع احترام:

• السلم التنظيمي للمؤسسة فلا يجب استجواب موظف دون أن يكون مسؤوله على علم بهذا الاستجواب إلا في حالات خاصة.

• التذكير بالمهمة وأهدافها.

• حصر أجوبة الموظف في العمل الذي يقوم به دون التدخل في عمل موظف آخر.

• سماع المدقق للأجوبة أكثر مما يتكلم، فعليه توجيه الاستجواب نحو ما يريد سماعه.

2- طرح الأسئلة : يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار عند طرح الأسئلة أنه ¹:

• دوما متأكد من فهم المخاطب للأسئلة التي يتم طرحها وإذا لزم الأمر يجب إعادة صياغتها للفهم الصحيح لها.

• ترك الحرية للمخاطب في التعبير وتقديم الجواب باحترام هدف ونطاق المهمة.

• تسجيل كل الأجوبة والمعلومات المتحصل عليها.

3- نهاية المقابلة: على المدقق في هذه الخطوة أن يقوم بالمصادقة على النقاط الأساسية المسجلة وذلك بهدف اجتناب أخطاء يمكن أن تنتج عن عدم الفهم أو النسيان وذلك عبر كافة المستويات، والشكل التالي يبين التنظيم الهيكلي للمؤسسة الذي تتم به عملية المقابلة وذلك من الأعلى الى الأسفل.

ثالثا: الاستبيان الخاص بالرقابة: **Le questionnaire de Control interne**: وهي أداة مستخدمة كثيرا تسمح بدرجة عالية من التشخيص الكلي لجهاز الرقابة الداخلية، ويتكون الاستبيان من مجموعة من أسئلة يتم الإجابة عليها بـ:²

نعم: تمثل نقاط قوة للرقابة الداخلية، لا: تشير إلى غياب الرقابة الداخلية، بدون رأي: وهذا بالنسبة للأسئلة غير المطابقة.

¹ كاروس أحمد، تصميم إدارة المراجعة كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص ص 154، 155.

² كاروس أحمد، مرجع سابق، ص 156.

ونهدف من وراء الاستبيان إلى تحقيق ما يلي:

- تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال الأسئلة المتعلقة بتنظيم التدقيق.
- فهم أهمية كل مرحلة ابتدائية.
- تحليل أقل الأخطار المتعلقة بمختلف النشاطات ذلك لحسن إدارتها والحد منها.

رابعاً: التحقق من ملفات الكمبيوتر: **L'interrogation de Fiche Informatiques** تعمل هذه الأداة على استخلاص معلومات متواجدة في وسائل الاللكترونية ونظام المعلومات الخاص بالمؤسسة على أساس معايير معينة ويستوجب الاستغلال الأفضل لها وهذا لفائدة المدقق فهي تزيد من فعاليتها وتمثل أهدافه في:¹

- القيام بالإحصاء السريع للعناصر الإحصائية موضع الدراسة.
- بناء قوائم للحالات التي تم فحصها بطريقة شاملة أو عشوائية.
- القيام باختيار عينات المجتمع.

الفرع الثاني: أدوات الوصف **Les outils de description** وتمثل فيما يأتي:

أولاً: **مخطط السير: (خرائط التدفق Le Diagramme de circulation)**: تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف ومراكز المسؤولية ويتم من خلالها تحديد أصل الوثيقة والقنوات التي تمر بها حتى تصل إلى المستخدم النهائي، وهي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات وإجراءات انتقالها، وتهدف هذه الخرائط إلى اختيار دقة تطبيق الإجراءات وفعاليتها وتستخدم لهذا الغرض رموز موحدة للتعبير عن مختلف العناصر ويمكن عرضها في الشكل الموالي:

¹ إدريس عبد السلام اشتبوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص 66.

الشكل رقم (1): عناصر خرائط التدقيق

رموز خاصة	رموز أساسية
● معالجة المعلومات	● نقطة بداية مخطط
● الرقابة	● رابط خارج الصفحة
● مستند أو وثيقة	● اختيار أو قرار
● المعالجة / عملية إدارية	● سير الوثائق
● المراقبة	● سير المعلومات
● تصنيف مؤقت	● الخروج من المخطط
● تصنيف نهائي	● الانتقال إلى آخر الصفحة
● فاتورة، دفتر، سجل	
● لائحة المعلومات	
● قرص ممغنط	

المصدر: إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص 68.

ثانياً: الدراسة الوصفية (السردي): **Lenarratif**: تتميز بعض مراحل عملية للتدقيق بصعوبة وصفها ويلجأ المدقق إلى سرد لوصف النظام وتميز نوعين:¹

1 - السرد الذي يقوم الشخص الخاضع للتدقيق: يكون في بداية مهمة التدقيق ويقوم المدقق بالاستماع إلى السرد الذي يقوم بها لشخص الخاضع للتدقيق بهدف وصف الإطار العام للنظام أو النشاط الخاضع للتدقيق، وتطرح هذه الطريقة بعض النقائص المتعلقة بتحديد أهم المعلومات التي يحتاجها المدقق إلى جانب مدى صدق الشخص الذي يقوم بالسرد.

¹ عيادي محمد لين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 123.

2 -السررد يقوم بها المدقق: يقوم المدقق بسررد ملاحظاتها لمادية ونتائج الاختبارات التي توصل إليها في حالة صعوبة وصفها عن طريق مخططات تدفق المعلومات والمدقق عليه استغلال ما قدمه جميع الأطراف.

ثالثا: المخطط الوظيفي: L'organigramme Fonctionnel: المخطط الوظيفي هو أداة أساسية يعرف بصفة جيدة على الرقابة الداخلية يقوم بإعدادها مسئول الموكل له وهو الأداة الأولى التي تكون محل اهتمام المدقق الداخلي والتي تمكنه من مواصلة مهمته، وان اقتضى الأمر يتوجب على المدقق الداخلي تشكيله من أجل ان تتضح له الصورة جيدا وذلك استنادا الى الملاحظات، المقابلات الوصف...الخ، فهذا يكون في بداية قيامه بمهمته أو في بداية المرحلة الميدانية، ونجد في الخلايا المخطط الوظيفي الوظائف الموكلة بدلا من أسماء المسؤولين عليها حيث نجد:¹

- شخص واحد يقوم بما عدة أشخاص.
- وظيفة واحدة يقوم بما عدة أشخاص.
- احتمال وجود وظيفة غير ممنوحة.
- يمكن إيجاد شخص بدون وظيفة.

وعلى العموم يعتبر المخطط الوظيفي بمثابة الوسيلة التي تسمح بالانتقال من منصب الى آخر لأنه يمس جميع الوظائف الموجودة داخل المؤسسة كما يسمح بترجمتها بما يسمى بتحليل المنصب.

رابعا: شبكة تحليل المهام: La grille d'analyse des taches: إن سلم تحليل المهام هو أداة تبرير تحاليل المناصب، وبالتالي يمكن اعتباره كجهاز تصويري لحدث ما في زمن معين ولذا فإنه من خلال قراءة هذه الوثيقة يتمكن المدقق الداخلي من اكتشاف مشكل تعدد المهام وبالتالي محاولة إيجاد العلاج اللازم، كما تسمح بوضع الخطوة الأولى في تحليل أعباء العمل لكل فرد في المؤسسة يمكن للمدقق الداخلي تشكيل سلم تحليل المهام لكل وظيفة هامة أو كبيرة أو لكل عملية عمل ومن ثم فإن كل سلم يحتوي على التقسيم الوحيد لكل العمليات التي لها علاقة مع الوظيفة أو عملية العمل المعينة، إن جميع مصالح التدقيق الداخلي بشكل جيد وكذلك مكاتب التدقيق الداخلي يستخدمون مجموعة من أوراق سلم تحليل المهام التي تقيماً بشكل ابتدائي حيث يصنف المدقق الداخلي هذه المهام إلى: مهمة تنفيذية بسيطة مهمة تسجيلية، مهمة مالية، مهمة مراقبة أو معاينة...الخ.²

¹ صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، غير منشورة، بدون سنة، ص ص 160 - 161.

² نفس المرجع، ص 161.

5 – الملاحظة المادية: Observation Physique: تعتبر هذه التقنية طريقة مباشرة للحصول على أدلة أثبات ميدانية، عادة المدقق الداخلي لا يكتفي بالوثائق المستندات الذي يدرسها على مستوى إدارة التدقيق الداخلي إنما يستدعي الأمر خروجه ميدانيا للدراسة والملاحظة الميدانية ويكون هذا عن طريق زيارة الأقسام والورشات، أو قد يكون زيارة لمصالح أو مديريات على مستوى المؤسسة، وتعد هذا الزيارات والفحوص الميدانية قاعدة أساسية في مرحلة التحقيق والتدقيق وهذا بهدف التحقق والتأكد من السير الحسن والفعلي للإجراءات وكذلك احترام مبادئ الرقابة الداخلية، ويجب على المدقق الداخلي أن يختار الفترة المناسبة للفحص الميداني حسب نوع التدقيق، وبالتالي فالملاحظة المادية هي تقنية التي تتضمن فحص مادي لوجود الأصول أو مراقبة الطريقة التي تنفذ بها الإجراءات، فهي وسيلة الرقابة الأكثر مباشرة والتي تهدف إلى ضمان للمدقق الداخلي ملاحظة وتقييم الإجراءات، فحص الأصول ملاحظة وفحص الوثائق، ملاحظة السلوك والأداء ويمكن أن تكون الملاحظة المادية مباشرة وذلك من طرف المدقق الداخلي أو غير مباشرة وذلك بلجوء المدقق الى طرف آخر يزوده بالملاحظات مثل الإجراءات القضائية للمؤسسة.¹

سادسا: مسار التدقيق Piste D'audit: يقصد بمسار التدقيق طريق التدقيق **AuditTrail** هو عبارة عن وظيفة للمراقبة المحاسبية حيث يجمع المدقق الداخلي كل عناصر البراهين وهذا من أجل التأكد من إعادة البناء التسلسلي للعمليات يسمح بالتوصيل إلى النتيجة المحاسبية أو إن صح التعبير إذا بدأ المدقق الداخلي من النتيجة المحاسبية يمكن له تجميع كل العناصر التي تسمح بإيجاد المعطيات القاعدية، ومن ميزاته:²

- لا تتعلق بمهمة واحدة.
- تنطلق من وثيقة أو نتيجة نهائية لكي تصعد الى المصدر.
- تسمح بمراقبة كل المستويات الوسطية لعملية معينة من إثباتات وتبريرات.
- تجعل الفحص ممكن بربط وإظهار العلاقة بين مختلف العمليات الوسطية بالتالي إظهار مسار العمليات.
- بالنسبة التدقيق الداخلي فإن هذه الطريقة يمكن استخدامها لجميع الوظائف.

¹ كاروس ربيعة، نفس المرجع السابق، ص 157.

² صلاح ربيعة، نفس مرجع السابق، ص 171.

الفرع الثالث: أدوات التنظيم **Les outils D'organisation** وتشمل ما يأتي:¹

أولاً: الهيكل التنظيمي: **Schéma Organisationnel**: حيث يقوم المدقق الداخلي بوضع الهيكل التنظيمي للمؤسسة من أجل معرفة نوع الهيكل المعتمد، واعتماد على حجم الشركة يختلف الهيكل التنظيمي.

ثانياً: ميثاق التدقيق: **La charte D'audit**: هو وثيقة ضرورية لوظيفة التدقيق الداخلي، هذا الميثاق يعمل على هدف مزدوج: تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي وتقديم وظيفة التدقيق الداخلي والتعريف بهذه الوظيفة للأطراف الفاعلة الأخرى، وهذه الوثيقة مهمة وتعتبر إلزامية.

ثالثاً: دليل التدقيق الداخلي: **Manuel D'audit interne**: عكس ميثاق التدقيق، فليل التدقيق الداخلي يخص المدققين في حد ذاتهم، وهو يهدف إلى تعزيز نشاطهم من خلال تحديد إطار عمل المدققين، يساعد على تدريب المدققين الجدد ويكون بمثابة مرجع مهم.

رابعاً: مخطط التدقيق: **Le plan D'audit**: مخطط التدقيق هو برنامج لعدة سنوات يأخذ مختلف المهام التي سوف يقوم بتنفيذها التدقيق الداخلي.

المطلب الثالث: فروض وخدمات التدقيق الداخلي

يتعين على المدقق الداخلي عند قيامه بعملية التدقيق الداخلي في المؤسسة أن يلتزم بفروض وقواعد يستند عليها وتقدم هذه الفروض خدمات، سيتم التعرف على فروض التي يستند عليها المدقق وخدمات التدقيق الداخلي.

الفرع الأول: فروض التدقيق الداخلي

يمكن أن تعرف الفروض بأنها متطلبات أو معتقدات تستند عليها المقترحات والقواعد والأفكار ويمكن تلخيص أهم الفروض التي تستند عليها عملية التدقيق فيما يأتي:²

أولاً: فرض استقلال المدقق: قيام المدقق بعملية التدقيق بجدية واستقلالية وإبداء الرأي دون تحيز ويعني ذلك عدم وجود تعارض بين عمل المدقق والقائمين بتجهيز المعلومات.

ثانياً: فرض إمكانية فحص المعلومات المالية والقوائم: حتى يتمكن المدقق من فحص القوائم المالية فإنه يجب أن يتوافر في هذه القوائم مجموعة من المعايير مثل:

¹ خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق، مرجع سابق، ص 71، 72.

² أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق التأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص 50، 51.

- **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة للمدقق ملائمة لمستخدميها وتفي احتياجاتهم ومرتبطة بالفترة المالية الخاصة بها.
- **البعد عن التحيز:** أن يتم إعداد المعلومات والبيانات المالية دون تحيز لأي طرف بمعنى أن تعكس الحقائق الموجودة.
- **القياس الكمي:** أن تكون المعلومات المالية قابلة للقياس الكمي والتعبير عنها رقمياً حتى تكون مفيدة للأطراف ذوي العلاقة.

ثالثاً: فرض وجود نظام رقابي داخلي سليم: يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس والمفاهيم والذي يؤدي إلى الابتعاد عن احتمال حدوث خطأ، مما يجعل مدقق الحسابات يقوم بعمله استناداً إلى وجود نظام الرقابة السليم.

رابعاً: فرض ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغيير في الظروف: أي ثبات الإدارة في مبادئها وأنها رشيدة في تصرفاتها، أما إذا أتضح للمدقق أن الإدارة تميل إلى التلاعبات أو إضعاف نظام الرقابة فإنه من المفترض أن يكون حريص في الفترات المستقبلية.

خامساً: فرض الصدق في محتويات التقرير: حيث يتطلب من المدقق أن يتحقق من:

- تطبيق المؤسسة محل التدقيق للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبثبات.
- أن المعلومات الموجودة في التقارير المالية هي معلومات ملائمة.

الفرع الثاني: خدمات التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بحكم كونه وظيفة داخلية من الوظائف الرئيسية في المؤسسة والتابع للإدارة العليا فيها بتقديم العديد من الخدمات داخل المؤسسة من أهمها ما يأتي:¹

أولاً: الخدمات الوقائية: وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها التدقيق الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول وللممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الإسراف، وحماية السياسات المختلفة في الشركة الإدارية الإنتاجية، المالية وغيرها من تحريفه أو تغييرها دون مبرر.

¹ محمد سرايا، المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 143، 144.

ثانيا: الخدمات التقييمية: تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة، وقد يستخدم المدقق الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي بالتعاون معا لما في ذلك من تيسير لمهمة كل منهما.

ثالثا: الخدمات الإنشائية: وهي التي تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

رابعا: الخدمات العلاجية: تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد اكتشفها أو التوصيات التي تضمنها تقرير مراجعته والخاصة بإصلاح أي أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة.

ومما لا شك فيه أن مختلف هذه الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي أو يساهم فيها تتم بسبب¹:

- وجود المدقق الداخلي كل الوقت في المؤسسة ومعايشته ومعاصرته يستطيع أن يتعرف على كل نواحي نشاطاته وإجراءاته ومشاكله المترتبة على ممارسة هذا النشاط.
- إن التدقيق الداخلي يتم بصورة منتظمة على مدار العام بحيث يقوم المدقق بمراجعة شاملة لكثافة عمليات المؤسسة بصورة مستقلة ومنظمة مما يحقق الرقابة في خدمة الإدارة وأن تعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية.

¹ عبد الفتاح الصحن، محمد السرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 187.

المبحث الثالث: منهجية تنفيذ التدقيق الداخلي

إن أمر ضرورة ممارسة وظيفة التدقيق الداخلي لأية مؤسسة، يتطلب منها إتباع مراحل عمل واضحة واعتماد منهجية سليمة حرصا على دقة النتائج المتوصل إليها، وتمثل مراحل إنجاز المهمة في مجموعة من الخطوات والوسائل التي يتبعها المدقق الداخلي في سبيل مراجعته وفحصه وتقييمه للأعمال المختلفة داخل المؤسسة، كل ذلك يهدف لإيجاد رقابة فعالة على أعمال المؤسسة، ومساعدة العاملين فيها على القيام بمسؤولياتها بشكل كاف وفعال وتمثل هذه الخطوات في ثلاثة مراحل أساسية.

المطلب الأول: سير مهمة التدقيق الداخلي

تتمثل مراحل تنفيذ التدقيق الداخلي في مجموعة من الخطوات والقواعد الواجب إتباعها لتحقيق هدف المراجعة الداخلية والوصول إلى أدق لنتائج وزيادة فعالية التدقيق الداخلي ونميز ثلاثة مراحل للتدقيق الداخلي تبدأ بمرحلة التحضير للمهمة ثم مرحلة تنفيذ المهمة وأخيرا مرحلة النتائج.

الفرع الأول: مرحلة التحضير والتخطيط للمهمة

إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيرا جيدا حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها، فمهمة التدقيق الداخلي تبدأ غالبا بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة للأمر بالمهمة إلى مصلحة التدقيق الداخلي، وتمثل خطوة التحضير للمهمة في:¹

أولاً: الأمر بالمهمة: الأمر بالمهمة هو عبارة عن التفويض الذي يعطى من قبل الإدارة العامة للمؤسسة للمراجعين الداخليين، والذي يعلم المسؤولين المعنيين بقيام المدققين الداخليين بمهمة التدقيق في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريبا، أو قد يكون على شكل أمر شفهي.

ثانياً: الدراسة والتخطيط: إن هذه المرحلة تعتبر ضرورية وهامة جداً لإنجاح مهمة التدقيق الداخلي، حيث يجب على المدققين الداخليين وضع لتدقيق المبنية على المخاطر، لتحديد أوليات مهمة التدقيق، بما يتلاءم والأهداف المسطرة، ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال الآتي:

¹ عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص ص 65، 66.

1. الإطلاع والفهم: في هذه الخطوة يجب على المدقق الداخلي أن يقوم بعملية الإطلاع على جميع المعلومات الكافية واللازمة، التي تمكن من فهم الموضوع محل التدقيق بغرض تحقيق الآتي:¹

أ - معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة.

ب - معرفة الرقابة الداخلية المطبقة في النشاط أو الوظيفة محل التدقيق وتحديد المشاكل الأساسية المتعلقة بها.

2. خطة التقارب: بعد أن يقوم المدقق بالإطلاع والفهم للمهمة المكلف بها، ومن خلال المعلومات التي قام بجمعها فإنه يقوم بإعداد خطة التقارب، وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل التدقيق إلى مجموعة أعمال أولية، سهلة الملاحظة، حيث يقسم الجدول إلى عمودين، يبين العمود الأول تقسيمات الأعمال أو العمليات الأولية، بينما العمود الثاني أهداف تلك الأعمال أو العمليات.²

3. تحديد مواقع الخطر: إن على المدقق الداخلي أن يقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط مقارنة بإطار العمل المتعلقة به، وفي نهاية هذه الخطوة على ضوء تحديده لمواقع الخطر، فإن المدقق يقوم بإكمال جدول خطة التقارب بإضافة:³

- عمود ثالث: يحدد الخطر المرتبط بكل عمل.
- عمود رابع: يتضمن تقييم ملخص للخطر حسب ثلاثة مستويات، عالي، متوسط، ضعيف.
- عمود خامس: ذكر وسائل الرقابة الداخلية التي يجب توفيرها لإبطال هذه المخاطر بالاعتماد على الإجراءات المعايير، الإشراف والأدوات الملائمة أو الأفراد المؤهلين.
- عمود سادس: الإشارة إلى وجود أو عدم وجود الإجراءات التي تعتبر ذات أهمية، أو أنها موجودة ولا تؤدي عملها، والعكس غير موجودة ولكن توجد وسائل أخرى تتحكم في العمل.

4. التقرير التوجيهي: يحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة التدقيق الداخلي ونطاقها، ويعرض الأهداف التي يسعى المدقق الداخلي إلى تحقيقها، كما يعرف مواقع الخطر المحددة سابقا ضمن خطة التقارب، والتي على ضوءها يتم تحديد نطاق المهمة، كما يتضمن مقترح المدققون بمجالات تدخلاتهم، من حيث مجال العمل الوظيفي، أي الإدارة والفروع التي ستخضع للتدقيق، ومجال العمل الجغرافي، أي مكان القيام بالمهمة، وهذا التقرير قابل للتعديل بعد التشاور بين فريق التدقيق والطرف الآخر الطالب لها.

¹ عبد اللطيف محمد حليل، نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة، مجلة البحوث التجارية، العدد 2 المجلد

(25)، جانفي، فيفري، 2003، ص 417.

² عيادي محمد لين، مرجع سابق، ص 114.

³ نفس مرجع، ص 114.

5. برنامج التحقق: ويستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي، فهو بمثابة وثيقة داخلية بمصلحة المراجعة، موجه للقيام بـ: التعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط، متابعة أعمال المراجعين فمن خلاله نتأكد من وجود نقاط القوة، ومدى تأثير نقاط الضعف.

الفرع الثاني: مرحلة تنفيذ المهمة

بعد أن ينتهي المدقق الداخلي من دراسة وتخطيط مهمة التدقيق المكلف بها، تبدأ خطوات التنفيذ الميداني للمهمة والتي من خلالها يقوم المدقق الداخلي بجمع المعلومات وأدلة الإثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف هذه المهمة، وتمثل هذه الخطوة في ثلاثة مراحل هي:¹

أولاً: الاجتماع الافتتاحي: يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر نشاط الذي سيتم تدقيقه، بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولو النشاط محل التدقيق، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية التدقيق والفحص التي ستتم.

ثانياً: برنامج التدقيق أو (برنامج الفحص): يقوم برنامج التدقيق بتقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء فريق التدقيق وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم وحسب الزمن، تنظيم تنقلات الأعضاء، برجة الاستجوابات واللقاءات، ويسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المدققين، لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها من طرف المدقق، ويعتبر مرجعاً مهماً للمهمات المستقبلية، كما لا يجب الخلط بين هذا المخطط مع خطة التقارب، فالثانية تخطط العمل حتى نهاية مرحلة الدراسة والتخطيط فقط.

ثالثاً: العمل الميداني: يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من مدير التدقيق، حيث يقوم فريق التدقيق بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختبارات، المقارنات وغيرها من تقنيات التدقيق بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق، والكشف عن أي مشاكل أو مخالفات أو انحرافات قد تحدث.

ويجب على فريق التدقيق القيام بتوثيق كافة أعمال التدقيق، حيث تعتبر أوراق العمل من أهم عناصر أعمال التدقيق، فهي التي تدعم وتعزز وتثبت عملية ونتائج وتوصيات التدقيق، الناتجة عن أدلة التدقيق من أعمال التدقيق المنجزة.

¹ عبد الله أبو سرعة، مرجع السابق، ص 68.

كما أنها تعتبر أدلة للمدقق للدفاع عن نفسه في حالة اتهمه بالإهمال، ومن ضمن الأوراق الهامة لتوثيق عمل المدقق ورقة إبراز وتحليل المشاكل، حيث يقوم المدقق بتعبئة هذه الورقة كلما ظهرت له مشكلة أو مخالفة أثناء تنفيذه للمهمة وتتعلق كل ورقة بمشكلة واحدة، وتحتوي ورقة إبراز وتحليل المشاكل في العادة على نوع المشكلة، الأسباب والنتائج والتوصيات المقترحة.

الفرع الثالث: مرحلة إعداد التقارير ومتابعة التوصيات

هذه الخطوة تعتبر الأخيرة في إنجاز مهمة التدقيق الداخلي وتمثل في أربعة مراحل:¹

أولاً: التقرير الأولي للتدقيق: يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز وتحليل المشاكل التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج التدقيق، والتي تشمل على كافة المشاكل والانحرافات والمخالفات التي تكشفها للمدققين أثناء تنفيذهم للمهمة وهذا التقرير يعتبر أساس إعداد التقرير النهائي.

ثانياً: حق الرد من الأشخاص أعمالهم: يتم عقد اجتماع بين فريق التدقيق الذي قام بتنفيذ مهمة التدقيق والأشخاص التدقيق أعمالهم، وفي هذا الاجتماع يقوم فريق التدقيق بغرض الملاحظات والنتائج التي تواصلوا إليها مدعمة بالأدلة المؤيدة لها، إضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها، بعدها يتدخل الأشخاص التدقيق أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والنتائج والتوصيات، من خلال التبريرات والتوضيحات والانتقادات التي يقدمونها إن كان لديهم، وقد يؤدي ذلك إلى نزاعات بين الطرفين، وتظهر هذه النزاعات في حالتين:²

الحالة الأولى: يقدم المدقق أدلة إثبات قوية ومنه ينتهي النزاع.

الحالة الثانية: عدم القدرة على تقديم هذه الأدلة ومنه يتنازل التدقيق على نقطة النزاع.

ثانياً: التقرير النهائي: بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد تقرير التدقيق في صورته النهائية، ويتم إرسال المسؤولين المعنيين والإدارة، لإعلامهم بنتائج مهمة التدقيق، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والاختلالات التي برزت خلال عملية التدقيق، ويجب أن يكون تقريره موضوعي وواضح وبناء وأن يتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب، أما من ناحية التقديم الشكلي للتقرير، فيجب أن يتضمن العناصر الآتية:³

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، المراجعة المتقدمة في بيئة الاعمال الحديثة، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013 ص 521.

² عيادي محمد لبن، مرجع سابق، ص 118.

³ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 521.

- صفحة العنوان، ويجب أن يتضمن (العنوان الكامل للمهمة، التاريخ، أسماء فريق التدقيق ومحرري التقرير).
- الأمر بالمهمة ويوضع في بداية كل تقرير.
- الفهرس.
- مضمون التقرير.
- الملاحق التي ترفق بالتقرير.

رابعاً: متابعة تنفيذ التوصيات: بعد اقتراح المدقق الداخلي لمجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها، بناء على الملاحظات التي سجلها أثناء القيام بمهمته، فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات، وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة.

ومن خلال ما سبق فإنه يمكننا تلخيص الخطوات الرئيسية لتنفيذ التدقيق الداخلي في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): منهجية الرئيسية لتنفيذ التدقيق الداخلي



المصدر: عبد الله أبو سرعة، مرجع سابق، ص 71.

المطلب الثاني: وسائل وتقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي

لكي يقوم المدققون بإنجاز مهمة التدقيق الداخلي، بما يتضمنه من تخطيط وتنفيذ لأعمال التدقيق، وتبرير النتائج والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق، فإنهم يحتاجون إلى معلومات نوعية وأخرى كمية، يتم جمعها وتحليلها بالاعتماد على مجموعة من الوسائل والتقنيات والتي تتمثل في:

أولاً: المعاينة والجرد الفعلي: لكي يتأكد المدقق من صحة وحقيقة الرصيد الدفترى للأصل، فإنه يجب عليه معاينة الأصل على الواقع وكذلك الوثائق المثبتة لوجوده، والقيام بعمليات العد والقياس والجرد، وهذه الوسيلة تعتبر أهم وأقوى وسيلة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل.¹

ثانياً: التدقيق الحسابي: يهدف هذا الاجراء الى التأكد من سلامة الأرقام والبيانات المحاسبية المسجلة بالمستندات والدفاتر والكشوف والقوائم المالية، وذلك من الناحية الحسابية فقط، ورغم بساطة هذه الوسيلة إلا أنها وسيلة ضرورية تمكن المدقق من التأكد من الصحة المحاسبية للمراحل المختلفة من مراحل العمل المحاسبي، ويشمل التدقيق الحسابي النواحي الآتية:²

- التحقق من الأرصدة الافتتاحية لجميع الحسابات ومطابقتها مع الرصدة الواردة في الميزانية عن السنة المالية السابقة.
- تدقيق وفحص العمليات الحسابية (من جمع وطرح وضرب وقسمة إلى غير ذلك) الواردة في المستندات الدالة على حدوث العمليات المختلفة ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.
- تدقيق جميع صفحات دفتر اليومية وترحيل هذه المجاميع من صفحة لأخرى.
- تدقيق رصيد جميع الحسابات المدينة منها والدائنة، ونقل هذه الأرصدة إلى ميزان المراجعة المعد في نهاية السنة المالية.
- تدقيق العمليات الحسابية المتعلقة بعناصر المصروفات والإيرادات الخاصة بإعداد الحسابات والقوائم الختامية، من مستويات مختلفة مثل العمليات الحسابية المتعلقة باحتساب العناصر الآتية:
 - احتساب الأرصدة المختلفة الخاصة بالسنة المالية.
 - احتساب الإيرادات الخاصة بالسنة المالية وتحديد المقدم والمستحق منها.
 - تدقيق نقل الأرقام إلى القوائم والتقارير الختامية.
 - تدقيق النتائج النهائية لنشاط المؤسسة من صافي أرباح أو خسائر، وما تم بشأنها.

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دكتوراه، علوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص 37.

² محمد السيد سرايا، أصول المراجعة والتدقيق، مرجع سابق، ص 56.

ثالثاً: التدقيق المستندي: إن المستندات هي الأوراق التي تعتبر مرجعاً سليماً يعتمد عليه المدقق في التأكيد من الحدوث الفعلي لواقعة معينة، ومن صحة المتعلقة بها، ويعتبر التدقيق المستندي من أهم الوسائل المستخدمة للحصول على أدلة الإثبات في التدقيق ويتوقف نجاح عملية التدقيق على دقة أدلة التدقيق المستندي، حيث أنها تساعد المدقق على الربط بين الأحداث والتصرفات المالية التي تمت بالمؤسسة.

وفي هذا المجال لا بد للمدقق أن يتحقق من الشروط الواجب توافرها في المستندات، حتى يتمكن اعتبارها دليل إثبات وقرينة من قرائن التدقيق، وهذه الشروط تتمثل في الآتي:¹

- التأكد من الشروط القانونية للمستند، وبصفة خاصة المستندات التي تأخذ شكل العقود.
- التأكد من توضيح أسماء الأطراف ذات العلاقة بالمستند.
- التأكد من البيانات الرقمية في المستند ومن أهمها: -تاريخ تحرير المستند، وتاريخ القيد في الدفاتر، رقم تسلسل المستند، المبلغ النقدي المحرر به المستند حيث يجب التأكد من تحريره رقمياً وحرفياً.
- التأكد من طبيعة العملية التي يعبر عنها المستند، وأنها تدخل في نطاق نشاط المؤسسة.
- التأكد من استيفاء التوقيعات المختلفة الخاصة بالمستند.
- التأكد من استيفاء المستند للدمغات والطوابع الحكومية عندما تقتضي القوانين ذلك.
- التحقق من التوجيه المحاسبي السليم للعملية التي يتضمنها المستند.

رابعاً: نظام المصادقات: إن المصادقات هي عبارة عن بيان أو إقرار مكتوب من الغير، مرسل إلى المدقق بغرض التأكد من صحة رصيد أو بيانات معينة، وهذه الوسيلة تصنف ضمن أقوى أدلة الإثبات كونها معدة من طرف ثالث خارج المؤسسة، وتسلم مباشرة إلى مدقق، وتساعد المصادقة التي يحصل عليها المدقق في التحقق من الوجود الفعلي ومن الملكية ومن التقييم لبعض الأصول غير الموجودة بحيازة المؤسسة، مثل الأرصدة النقدية لدى البنوك، أرصدة العملاء أوراق القبض، الأوراق المالية المودعة لدى البنوك والمخزون المملوك للمؤسسة لدى الغير.²

خامساً: نظام الاستفسارات والتتبع: يحتاج المدقق أثناء عمله إلى بعض الإيضاحات من داخل المؤسسة عن بعض النظم والعمليات أو الإجراءات التي تحتاج إلى تفسير خاص، وللوصول إلى فهم لتلك النقاط، يوجه المدقق بعض

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سابق، ص 38.

² نفس المرجع، ص 38.

الأسئلة أو الاستفسارات إلى المختصين داخل المؤسسة، وهذه الاستفسارات تأخذ أحد شكلين الاستفسارات الشفوية أو الاستفسارات التحريرية، وعلى المدقق أن يحرص في البحث عن مدى صحة الإجابات التي تلقاها قبل أن يقتنع بها.

سادسا: نظام المقارنات والربط بين المعلومات: تشمل هذه الوسيلة إجراء مقارنات بين معلومات الفترة الحالية والفترات السابقة، ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية، ودراسة العلاقات بين عناصر المعلومات ومقارنة المعلومات بمعلومات مماثلة في نفس الصناعة، وهذه الوسيلة تحقق للمدقق الأهداف الآتية¹:

- ملاحظة أي تغيرات جوهرية حدثت، ودراسة وتحليل أسبابها.
 - استخراج بعض النسب الخاصة ببعض عناصر القوائم المالية لتحديد أي اتجاهات غير عادية ومعرفة أسبابها ومن هذه النسب: نسبة إجمالي الربح إلى المبيعات، نسبة صافي الربح إلى المبيعات، نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية.
- سابعا: التدقيق الانتقادي:** يقوم المدقق الداخلي من خلال هذه الوسيلة بدراسة انتقادية فاحصة وتحليل متمعن لبعض العمليات أو بعض الدفاتر والسجلات أو أحد الحسابات أو القوائم المالية، بهدف تحقيق ما يأتي²:

- اكتشاف أي نتائج أو وقائع غير عادية.
 - اكتشاف أي أمور أو ملاحظات لم تظهر أثناء التدقيق المستندي.
 - اكتشاف أي أخطاء قد توجد في بعض العينات التي يختارها المدقق أثناء تدقيقه.
- ويتوقف نجاح التدقيق الانتقادي على خبرة المدقق وكفاءته، فكلما زادت كفاءته وخبرته كلما كانت هذه الوسيلة ذات فائدة أكبر من تعزيز أدلة الإثبات، كما أنها تفيد في توفير وقت وجهد المدقق لمواجهة الأمور غير العادية التي تستدعي انتباهه.

ثامنا: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية: إن هذا الإجراء يعتبر هاما وضروري لعمل المدقق، ويجب عليه القيام به فمن خلاله يتمكن المدقق من تحديد نطاق عملية التدقيق، وتقدير مدى الاعتماد على ذلك النظام وتحديد حجم العينة والاختبارات التي يجب عليه أن يقوم بإجرائها.

¹ عبيد سعد شريم، أطف حمد بركات، أصول مراجعة الحسابات، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2007، ص 242.

² محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 63.

لذلك فإنه يجب على المدقق الداخلي فحص أنظمة المعلومات، للتأكد من احتواء السجلات المالية على معلومات صحيحة ودقيقة، وأن إجراءات الرقابة كافية وفعالة، كما يجب على المدقق الداخلي تدقيق الأنظمة الموضوعية، ومدى ملاءمتها مع السياسات والخطط بالمؤسسة، لتحديد مدى كفاية وفعالية هذه الأنظمة.¹

تاسعا: نظام الشهادات (الإقرارات): هي شهادات يحصل عليها المدقق من داخل المؤسسة، هذه الشهادات لا ينتج عنها أدلة أو قرائن الإثبات، وإنما تمكن المدقق من التأكد من سلامة الإجراءات التي يقوم بها، وكذلك تغطية موقفه خارج نطاق الإجراءات، ومن أمثلة هذه الشهادات ما يأتي:²

- شهادات بالأصول الثابتة المضافة خلال السنة.
- بيان بأصول والالتزامات المؤسسة والمدينون.
- بيان بأرصدة العملاء والمدينون.
- بيان بالمنحصرات المختلفة.
- بيان بالمصروفات الانشائية غير العادية وأسباب حدوثها.

المطلب الثالث: صلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي

إن أهم العناصر التي تدعم نجاح وظيفة التدقيق الداخلي هو مكان دائرة أو قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة ومقدار الدعم الذي تلقاه من مجلس الإدارة من خلال اقتناع هذه الإدارة بأهمية الخدمات التي تؤديها عن طريق تدخلها في تحديد نطاق عملها ورسم سياستها المبدئية، فالإدارة العليا تستطيع الرفع من كفاءة التدقيق الداخلي والزيادة من فعاليتها من خلال عدة مجالات:³

الفرع الأول: وضع السياسات الخاصة بالتدقيق الداخلي: فمجلس الإدارة في الغالب هو الذي يحدد الاتجاه العام لدائرة أو قسم التدقيق، وكذلك يرسم لها حدود مسؤولياتها ويصادق على خططها وبرامجها، وهذا يعني أنه كلما كان مجلس الإدارة مرنا مع هذه ويدرك احتياجاتها ويترك لها حرية العمل، زاد ذلك من كفاءة وفعالية الخدمات التي تؤديها.

¹ محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 69.

² رياض المسلم، التدقيق الداخلي أهميته وأهدافه ومعايره، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 111، الربع الثالث، 1999، ص 37.

³ العميرات أحمد الصالح، المراجعة الداخلية، دار البشير للنشر، عمان، 2000، ص 90.

الفرع الثاني: متابعة الإجراءات التصحيحية التي تتضمنها توصيات التدقيق الداخلي: إذ أن متابعة أهم العناصر المهمة في عملية أي تدقيق، فكون أن إدارة التدقيق الداخلي ليست إدارة تنفيذية، وإنما توصي للإدارة بضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية للانحرافات، لذلك فإن الجهات التنفيذية تقوم بإجراءات التصحيح، إذ تسلمت الأوامر من الإدارة العليا خاصة إذا كانت الإدارة العليا تتابع نتائج ذلك التصحيح بنفسها.

الفرع الثالث: منح التأييد لبرامج التدقيق الداخلي ودعمها بشكل معلن: فعندما يتضح للعاملين في المؤسسة بأن الإدارة العليا تؤيد برامج التدقيق الداخلي وتصادق عليها، فإن المعوقات التي قد يضعها هؤلاء العاملون أمام عمليات التدقيق تقل إلى حد، مما يعني رفع مستوى خدمات هذه الوظيفة.

ومن أجل الوصول إلى نظام تدقيق داخلي فعال يجب أن تشمل الخطوط العريضة لصلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي على الحد الأدنى للأمور الآتية:¹

أولاً: إعطاء الحق للمدقق الداخلي للحصول على أية معلومات يراها ضرورية للتدقيق والاطلاع على السجلات المالية والمستندات وسجلات الموجودات والموظفين داخل المنظمة لعلاقة مثل هذه الأمور بعملية التدقيق.

ثانياً: تحديد الصلاحيات التي تخول المدقق الداخلي بتأدية عمليات الرقابة والتدقيق المالي على العمليات المختلفة على مدى تماشيها مع القوانين والأنظمة والتعليمات وغيرها من أنواع التدقيق المتعلقة بالعمليات التشغيلية والأداء على سبيل المثال.

ثالثاً: تحديد أية قيود أو محددات يجب على المدقق الداخلي ملاحظتها عند قيامه بمهمة التدقيق، فعلى سبيل المثال يجب ألا يعطي المدقق الداخلي مسؤوليات تشغيلية أو أية صلاحيات تتعلق بالأنشطة التي يقوم بتدقيقها كما يجب ألا يعطى أية مهمات لا تقع ضمن حدود قدراته وخبراته ومؤهلاته، أو أن يقوم بوضع أنظمة وإجراءات سوف يقوم هو نفسه في نهاية الامر بمراجعتها وتدقيقها عند قيامه بمهمة التدقيق.

رابعاً: تحديد مبادئ وقواعد التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، والالتزام بها من قبل المدققين الداخليين.

وقد بينت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين IIA في الولايات المتحدة الأمريكية، أن على وظيفة التدقيق الداخلي مراجعة العمليات والبرامج للتأكد من مدى ملائمة النتائج مع الأهداف

¹محمد عبد الله حامد العبدلي، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مذكرة ماجستير، قسم الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 38.

الموضوعة، لتحديد ما إذا نفذت هذه العمليات والبرامج وتم إنجازها حسب ما هو مخطط لها، كما بينت هذه المعايير بأن الأساسي لنشاط التدقيق الداخلي يجب أن يكون على شكل وثيقة رسمية مكتوبة تحدد هدف التدقيق الداخلي وصلاحياته ومسؤولياته، وكذلك يجب أن يبين هذا النظام:

- وضع نشاط التدقيق الداخلي داخل المؤسسة.
- إجازة الوصول إلى السجلات والموظفين والممتلكات المتعلقة بعملية التدقيق.
- تحديد نطاق أنشطة التدقيق.

ويتم تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية متنوعة داخل المؤسسات التي تختلف وتتنوع من حيث الهدف والحجم والهيكل التنظيمي، فقد تؤثر هذه الاختلافات على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في كل بيئة، ومع ذلك يعتبر تنظيم دائرة التدقيق الداخلي ضمن إطار موحد، وهيكل تنظيمي واضح من حيث الارتباط التنظيمي بالمستوى الإداري في المنظمة الذي يسمح لهذه الوظيفة بتنفيذ مسؤولياتها على قدر كبير من الاستقلالية إذا ما أريد الاستفادة من الخدمات التي تقدمها للمؤسسة.

كما يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مؤسسة ضمن جهاز واحد، وتحت إدارة شخص على درجة عالية من التأهيل الفني والمهني، كما يجب تقسيم جهاز التدقيق الداخلي إلى وحدات مصغرة، حيث أن عملية التدقيق تتم عادة بواسطة مجموعات تتألف خصيصا لكل مهمة، وبالتالي يصبح وجود مجموعات تدقيق دائمة أو وحدات مصغرة للتدقيق أمراً غير ضروري، ومن المستحسن تقسيم هذا الجهاز إلى تدقيق مالي وتدقيق إداري حيث تكون الحاجة إلى التخصص أحيانا من الأمور الضرورية والملحة.

إن موقع وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة هو أحد الطرق التي تبين تأكيد الإدارة العليا في المؤسسة دعمها الصريح لهذه الوظيفة، وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار عاملين مهمين عند تحديد موقع التدقيق الداخلي في التنظيم هما:¹

- ضمان تحقيق الاستقلالية لهذه الوظيفة وتعزيزها من خلال ربطها بالمستويات العليا في المؤسسة.
- ألا يوكل لهذه الوظيفة بأية مهمات تشغيلية أو تنفيذية.

¹ زين يونس، تفعيل المراجعة عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المركز الجامعي، الوادي، 2010، ص 4.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما جاء في هذا الفصل من معلومات توضح بعض الأساسيات المتعلقة بالتدقيق الداخلي، يمكن القول أن التدقيق الداخلي يعد من أهم الوظائف في المؤسسة حيث يهدف إلى تحقيق ما تصبو إليه من أهداف، من خلال ما يقدمه من معلومات تضي على القرارات المصدقية والثقة، ومن جهة أخرى يسهم في ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة، ولتحقيق ذلك لابد على المدقق أثناء تأدية مهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للتدقيق الداخلي والتي تم التطرق إليها وتفصيلها وشرحها، ذلك أن احترام تلك المعايير يسهل عليه القيام بمهمة التدقيق على أعلى مستوى كما أن الخدمات التي يقدمها تصنف إلى: خدمات وقائية حيث يجب عليه اتخاذ كافة الإجراءات التي تمنع حدوث المشاكل والأخطاء، أو الغش والتزوير، الخدمات التقييمية من خلال تقييم الوضعيات المختلفة لأنظمة المؤسسة والمقارنة بينها، والخدمات العلاجية في حالة اكتشاف أي قصور، حيث يجب أن يتخذ التدابير اللازمة لمواجهتها وتغييرها.

وعليه نستنتج أن وظيفة التدقيق الداخلي المهدف منها حماية ممتلكات وأصول المؤسسة والمحافظة عليها، وكذا محاربة كافة أساليب الفساد والاختلالات والانحرافات السالبة، وبالتالي الحفاظ على الوضع المرغوب فيه للمؤسسة والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

الفصل

الثاني

تمهيد:

يعتبر موضوع تقييم الأداء، أحد المواضيع التي تشغل بال المسيرين والباحثين على حد سواء، نظرا لأهميته إما على مستوى الكلي أو الجزئي باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط وهو ما يمثل دافع أساسي لاستمرارية ووجود المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، والتي تهدف كغيرها من المؤسسات إلى تحقيق نتائج مرضية حتى يتسنى لها البقاء في عالم تسوده المنافسة الشرسة والعمولة المالية.

وعليه تعمل وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة كوسيلة للوقوف على ضعف وقوة الأنظمة والعمليات والإجراءات التي تتبعها المؤسسة بغرض تحقيق أهدافها وبالتالي تحسين أدائها المالي.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بدراسة الأداء المالي من مختلف جوانبه وكيفية مساهمة التدقيق الداخلي في تحسينه وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: عملية قياس الأداء المالي.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يمثل الأداء المالي محورا أساسيا وفعالا لمعرفة نجاح أو فشل المؤسسة الاقتصادية في قراراتها وخططها، لأن الأداء المالي المستقبلي يتوقف على حسن تسيير الأداء المالي الحالي، ومن خلال ها المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مصطلح الأداء أولا الأداء مالي ثانيا، انطلاقا من تحديد الإطار مفاهيمي له مرورا بعرض خصائصه والعوامل المؤثرة به.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يشير الأداء المالي عادة في مفهومه الضيق الى الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية ويركز على قياس مدى إنجاز الأهداف المالية المسطرة.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

يعد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ ينطوي على العديد من العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها، يمكن القول إن الأداء "يعبر عن إمكانية المؤسسة في تحقيق ما تصبوا إليه من أهداف بعيدة الأمد".¹

ويعرف الأداء في مجال التسيير بأنه: تحقيق الأهداف التي سطرها المؤسسة.²

كما عرف الأداء أيضا بأنه محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها كافة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها فالأداء هو دالة لأنشطة المؤسسة كافة ه المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من جوانبها المختلفة، وهو الفعل الذي تسعى أطراف المؤسسة لتعزيزه، وبالتالي فإن الأداء يعكس نجاح أو فشل المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: مفهوم وخصائص الأداء المالي

أولا: مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمثابة المجال المحدد لنجاحها، فهو يستخدم كمنهج أساسي ليس في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة فقط بل يتعداها إلى الأهداف الأخرى، لذا تداولت تعريفه جل الدراسات والأبحاث في الآونة الأخيرة لما له من أهمية.

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، 2011، ص 64.

² مرغيش عبد الحليم، تحسين الأداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، مذكرة ماجستير، العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر 2012 ص 19.

الفصل الثاني مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".¹

وهناك من الخبراء من يرى الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه "مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على استغلال الأمثل لمواردها المالية في استخدام القصير والطويل الأمد من أجل تشكيل الثروة".²

كما يعرف الأداء المالي حسب مبدأ تقييم المؤسسة على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة ومواجهة المستقبل، من خلال الاعتماد على ميزانيات، جدول الحسابات النتائج، والجدول الملحق، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.³

وعلى هذا الاساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.⁴

وبالتالي يمكن القول إن لأداء المالي آلية تمكن فاعلية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة.

ثانياً: خصائص الأداء المالي

وعليه فإن الأداء المالي يتسم بجملة من الخصائص:⁵

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية.
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقلى أفضل من سابقته.
- الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف.
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة.
- الأداء المالي أداة أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

يحتل الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية المؤسسات، حيث يعمل على تحقيق أهداف في خدمة المؤسسة عامة والمستثمرين خاصة.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ، رياض، 2000، ص 30.

² كعاسي محمد الأمين، دادن عبد الغني، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مارس 2005، ص 304.

³ دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006، ص ص 41، 42.

⁴ صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 90.

⁵ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، 2010، ص 45.

الفرع الأول: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يُخدم متطلبات المسيرين والمساهمين في آن واحد، بتوفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف ويساعد في ترشيد القرارات المالية، وفي التنبؤ باستمرار للأداء المالي المستقبلي، وفي إجراء مقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها (المؤسسات في نفس القطاع) أو بين الوضعيات المالية لعدة سنوات لنفس المؤسسة.¹

ناهيك عن كون الأداء المالي يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الاعوان الخارجيين من عملاء موردين، مستثمرون ... الخ، مما يضفي الصورة الشفافة للوصفية المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في القاء الضوء على ربحية سيولة، إنتاجية ونمو المؤسسة وتوازنها المالي وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح وديمومة المؤسسة الاقتصادية في محيط يتسم بالمنافسة.

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

يسهم الأداء المالي في:²

- ضمان المستوى الأمثل من السيولة وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتفادي مخاطر التوقف عن الدفع.
- تحقيق مردودية عالية عن طريق تدنية تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة.
- تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال.

أما بالنسبة للمستثمرين يمكنهم الأداء المالي من:³

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومردودية وتوزيعات على سعر السهم.
- إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

¹ ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة - مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 131.

² محمد محمود خطيب، مرجع سابق، ص 47.

³ محمد محمود خطيب، مرجع سابق، ص ص 47، 48.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي.

الفرع الأول: العوامل الداخلية: تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في: ¹

أولاً: الهيكل التنظيمي: يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلاً عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية مدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.

ثانياً: المناخ التنظيمي: ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، إدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي، حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقراً فإنه منطقياً نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة إيجابية كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضمن الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.

ثالثاً: التكنولوجيا: يقصد بها تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر ... الخ، لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تنسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلائم التكنولوجيا المستخدمة.

رابعاً: حجم المؤسسة: قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكلما كبر حجم المؤسسة يشكّل عائقاً للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيداً وتشابكاً، وقد يؤثر إيجاباً من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي أكثر واقعية.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية: تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في: ²

¹ نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 80.

² ناظم حسن عبد السيد، مرجع سابق، ص 136 - 138.

أولاً: السوق: يوجد العديد من الاشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق الانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في حالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

ثانياً: المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فنها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة التداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلاً لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها التالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو العكس فنجدها مثلاً في الازمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

المبحث الثاني: عملية قياس الأداء المالي

يعد قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ذو الأهمية البالغة في النشاط الاقتصادي حيث أصبح الشغل الشاغل للمسيرين هو البحث في سبل قياس دقيقة والتي تعطي قيما ذات مصداقية للقيمة الحقيقية للمؤسسة، وعليه سيتم في هذا المبحث إلقاء الضوء على مفهوم عملية قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وكذا عرض المؤشرات التقليدية والحديثة لقياس الأداء المالي.

المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي

تقع على عاتق المؤسسات مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح من مساهمين ودائنين وعاملين وغيرهم، مما يستدعي قيام تلك المؤسسات باستخدام عدد من مؤشرات الأداء المالي التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها، ولهذا قبل التطرق إلى مؤشرات قياس الأداء المالي يجب التعرف على مفهوم قياس الأداء المالي وأهدافه.

الفرع الأول: تعريف قياس الأداء المالي

يعرف قياس الأداء المالي على أنه عبارة " عن تحديد كمية أو طاقة عنصر معين مما يستبعد من استعمال التخمين والطرق الأخرى التي قد تكون غير دقيقة ولا تفي بالمطلوب".¹

كما يعرف على أنه "عملية اكتشاف وتحسين تلك الأنشطة التي تؤثر على ربحية المؤسسة وذلك من خلال مجموعة من مؤشرات ترتبط بأداء المؤسسة في الماضي والمستقبل بهدف تقييم مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر".²

الفرع الثاني: أهداف قياس الأداء المالي

تتلخص أهداف عملية قياس الأداء المالي فيما يلي:³

- إن الهدف من عملية قياس الأداء المالي المساهمة بشكل فعال في صياغة التقارير المتعلقة بإجراءات العمل والبرامج، من خلال تبيان مختلف الإيجابيات التي لا بد وأن يركز عليها، وكذا الانحرافات التي لا بد واتخاذ الإجراءات الملائمة لتصحيحه.

¹ وائل محمد إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان، 2009، ص 64.

² مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للنشر، القاهرة، 2008، ص 150.

³ وائل محمد إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سابق، ص 70، 72.

- تحسين الاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسة، من خلال جمع المعلومات المالية لمختلف المصالح ومعالجتها.
- التحسين في الأداء المالي، فمن خلال معرفة المؤسسة لواقع أداءها المالي بعد القيام بعملية قياسه، فإنه من السهل عليها أن تقوم بالتحسينات الممكنة للأداء المالي المستقبلي.

الفرع الثالث: المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي

تعددت مؤشرات وأساليب قياس الأداء المالي التقليدية ونوجزها فيما يلي:

أولاً: قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية: يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي شيوعاً في عالم الأعمال وعليه يجب التعرف أولاً على مفهوم التحليل المالي أنواعه والنسب المالية.

1- مفهوم التحليل المالي: التحليل بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب الطرق الرياضية والاحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي الحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹

2- أنواع التحليل المالي: هناك نوعان من التحليل المالي وهما:²

أ- **التحليل العمودي الرأسي:** ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة بين مختلف بنود الميزانية المالية في لحظة ما، أي هو عبارة عن تحليل ساكن لا يؤخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، إلا أنه يعتبر غير كاف لوحده لا بد وأن يتبع بالتحليل الأفقي.

ب- **التحليل الأفقي:** يتضمن التحليل الأفقي دراسة كل بند من بنود الميزانية المالية لعدة سنوات المراد تحليلها أفقياً، بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، ويعاد هذا النوع على:

- اكتشاف سلوك بنود الميزانية.
- تقييم إنجازات ونشاط مؤسسة في ضوء هذا السلوك.

3- التحليل بالنسب المالية:

أ- **مفهوم النسب المالية:** أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.³

¹ علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط1، عمان 2015، ص 49.

² محمد مطر، التحليل المالي والانتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2006، ص ص 25 - 27.

³ محمد الصريفى، التحليل المالي وجهة نظر إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2014، ص 231.

الفصل الثاني مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

ب-أنواع النسب المالية: لقد صنفت النسب وفقا لنشاط أو المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة وقد قسمت إلى ثلاث مجموعات رئيسية منها:¹

أ -نسبة الهيكلية، ب-نسبة المديونية، ج -نسبة السيولة.

● **نسبة الهيكلية:** هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل، ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة.²

1 - نسبة التمويل الدائم: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها ثابتة باستخدام الأموال الدائمة ويدل على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة وتقاس بالعلاقة الآتية:³

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{أصول الثابتة}}$$

● فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس مال العامل الصافي أكبر من الصفر وهذا يدل على حالة التوازن.

● وإذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس مال العامل الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم توازن، لأن الأموال الدائمة التي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، بالتالي تكون المؤسسة قد لجأت الى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست سليمة.

● وإذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه رأس مال العامل الصافي يساوي الصفر وهذا يدل على أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، وبالتالي لم يبق هامش والذي يمثل رأس مال العامل الصافي يستعمل قس تمويل دورة الاستغلال.

2 - نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة، وتعطى نسبة التمويل الاتي بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{أموال الخاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

¹ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 46.

² خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010، ص ص 83، 84.

³ مرجع سابق، ص ص 84، 85.

⁴ مرجع سابق، ص ص 85 - 87.

نسبة التمويل الذاتي تبين مدى إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

- إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن رأس مال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة الاجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس مال العامل الصافي أكبر من الواحد.
- إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني ان المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الاجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس عليها فوائد.

ب - نسبة المديونية: وهي النسب تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها.

1 - نسبة الاستقلالية المالية: لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم¹:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

يجب ألا تنخفض هذه النسبة عن 0.5، أي يجب لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50% من مجموع الخصوم، وإلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكلة بأكثر من 50% من الديون.

2 - نسبة قابلية التسديد: تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطى بالعلاقة التالية: ²

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

- إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.
- إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 (طبعاً، منطقياً أنها أقل من الواحد) معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50% من مجموع أصولها وبالتالي فإن أكثر من 50% من مجموع أصول المؤسسة ممولة بالديون.

¹زينة قمري، مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة الميانية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، 2009، ص 9.

² نفس المرجع السابق، ص 9.

ج- نسبة السيولة: تستعمل هذه النسبة للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف الى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره.

وتقاس سيولة المؤسسة من خلال هذه النسب:¹

1 - نسبة السيولة العامة: وتسمى سيولة رأس مال العامل وتبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ الاستحقاق وتعطى هذه العلاقة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها تحقيق رأس مال عامل موجب.

- أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها راس مال معدوم أي عدم وجود هامش ضمان لمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.
- أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها ان تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

2- نسبة السيولة المنخفضة(المختصرة): وتسمى السيولة المختصرة وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزامات الجارية بالأصول سريعة التداول تعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة وغير الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.²

¹ زغيب مليكة، بوشنفر ملبود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 37.

² مرجع سابق، ص 38.

3- نسبة السيولة الحالية (الجاهزة): تكمن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتعطى بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \text{قيم الجاهزة} / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

وحدودها بين 0.2 كحد أدنى و0.3 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم.

ج-4- نسبة سيولة الأصول: تكمن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول وتغيير هذه النسبة بتغيير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من 0.5 وحتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة وتحققا أرباحا تعطى بالعلاقة الآتية:¹

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول}$$

فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير وبالعكس انخفاضها يدل على ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يعطى للمؤسسة إمكانية تحسين مردودها على مدى الطويل.

ثانيا: قياس الأداء المالي باستخدام المردودية:

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها²، تعبر هذه النسبة على قدرة مسيري المؤسسة على استخدام الأمثل للموارد المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، وهي تنقسم عادة إلى ثلاثة أنواع:

● **المردودية التجارية:** وهي المردودية من وجهة نظر النشاط الاستغلالي الذي تمارسه المؤسسة، وهي توضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة من واحد من صافي المبيعات³، هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كما يأتي:

¹ مليكة زغيب، بوشنقير مليود، مرجع سابق، ص 38.

² بن خروف جليبة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 86.

³ شياح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 111.

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية $x 100$ / الأصول الثابتة

تبين النتيجة الربح المحقق من كل دينار من المبيعات الصافية وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد البيع الواجب للوحدة.

- **المردودية الاقتصادية:** وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تتحقق قبل عمليات الإهلاك، العمليات المالية وعمليات التوزيع، وتحسب كما يلي¹:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية / $x 100$ مجموع الأصول

- **المردودية المالية:** في إطار اقتصاد السوق، على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعريض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة، وتحسب كما يأتي²:

معدل المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية
الأموال الخاصة

وتبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة. وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة. وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.

ثالثا: قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر منها:

- 1- **رأس مال العامل:** وهو من أهم المؤشرات التوازن المالي، يعرف لأنه الفرق بين الأموال الدائمة وبين الأصول الثابتة³، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة⁴.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 46، 47.

² مرجع سابق، ص 47.

³ نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص 112.

⁴ بن خروف جلييلة، مرجع سابق، ص 91.

ويمكن حسابه بطريقتين هما: ¹

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

1-1 أنواع رأس مال العامل: يمكن تقسيم رأس مال العامل الى أربعة أنواع: ²

- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = (\text{مجموع الأصول})$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = (\text{مجموع الأصول}) - (\text{الأصول الثابتة})$$

- رأس المال العامل الصافي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة، وهو ر م ع - الذي رأيناه سابقا.
- رأس المال العامل الخاص: هو لك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

$$\text{ر م ع الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو

$$\text{ر م ع الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

¹ شباح نعيمة، مرجع سابق، ص 69.

² زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سابق، ص 52.

- رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

$$\text{ر م ع الأجنبي} = \text{ر م ع الإجمالي} - \text{ر م ع الخاص}$$

أو

$$\text{ر م ع الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

عند حساب رأس مال العامل نصادف ثلاث حالات تتمثل في: ¹

أ - إذا كان رأس المال العامل موجب: هذا مؤشر لوضع مالي جيد من حيث التوازن المالي، وتعد حالة العادية لرأس المال العامل والذي يجب تحقيقه، إلا أن ارتفاع قيمته قد يؤثر بالسلب لأن الاعتماد على الأموال ذات التكلفة المرتفعة في تمويل الأصول المتداولة، وهذا يعتبر بمثابة تجميد للأموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة، لذا يتوجب على المؤسسة أن تحدد القيمة المثلى لرأس المال العامل بحيث تضمن تحقيق التوازن المالي وفي المقابل لا تؤثر سلباً على مردوديتها.

ب - إذا كان رأس المال العامل معدوماً: وهي الحالة نادرة الحدوث فهي تعد الحالة المثالية لكن هذا لا يعني أنها مناسبة، فهي حالة غير مناسبة لدونها من خطر عدم القدرة على تسديد الديون قصيرة الاجل، لأنها لا تملك مصدر تمويل مستقبلي.

ج- إذا كان رأس المال العامل سالبا: على المؤسسة تفادي هذه الوضعية فالأموال الدائمة تعد غير كافية لتمويل أصولها الثابتة، لذا يستوجب على المؤسسة البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل وبالتالي مواجهة الصعوبات وضمان التوازن المالي.

2 - احتياجات رأس المال العامل: يعرف على أنه إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال الدورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، وهي تمثل الفرق بين إجمالي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقق من جهة ومن جهة أخرى الديون قصيرة الأجل ماعدا سلفات المصرفية، وبهذا تعطى العلاقة الآتية:

$$\text{إ ر م ع} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{السلفات البنكية})$$

ويترتب عن حساب احتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات متمثلة في:

- احتياج رأس المال العامل موجب: تحدث عندما لا تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعدها إلى موارد الأخرى، لذا لا بد للمؤسسة أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز.
- احتياج رأس المال العامل معدوم: هي حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية.

¹ نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص 114.

- احتياج رأس المال العامل سالب: وهو الحالة الجيدة بحيث يضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

1 - الخزينة الصافية: الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً. والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة، أي: ¹

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية.}$$

أو عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل أي:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

المطلب الثالث: المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي

توجد مؤشرات حديثة تقيس الأداء المالي سنو جزها في القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA والتي تستعمل في قياس الأداء المالي في غالبية المؤسسات، وترتكز في الغالب على المؤشرات التالية:

الفرع الأول: القيمة الاقتصادية المضافة: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة المدرجة منها في البورصة، وتعد القيمة الاقتصادية المضافة من أفضل مقاييس الأداء المالي لتقدير الربح الحقيقي نظراً لأنها تشمل الديون والملكية بالإضافة إلى الأرباح لكلفة رأس المال ككل. وتعرف على أنها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة (الأموال الخاصة وديون)، وتحسب بالعلاقة الآتية: ²

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{رأس المال المستثمر (معدل العائد لهذا رأس المال - تكلفة رأس المال)}$$

وتتمثل الحالات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية المضافة في:

- إذا كانت موجبة فإن القيمة تمثل القيمة المضافة التي تخلقها المؤسسة إلى ثروة المساهمين.

¹ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 53.

² هواري سوسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس الأداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010 ص 61.

الفصل الثاني مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

● إذا كانت سالبة فإن هذا يدل على تدهور ثروة المساهمين أي أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق معدل العائد المطلوب.

وللمؤسسة ثلاثة طرق يمكن من خلالها تحسين القيمة المضافة الاقتصادية وهي كالآتي:

- تخفيض تكلفة رؤوس الأموال المستخدمة.
- رفع إنتاجية الاستغلال.
- تدنية الأموال المستثمرة بالتنازل عن النشاطات المكتملة والاقتصار فقط على النشاطات الأساسية.

الفرع الثاني: القيمة المضافة السوقية: تتمثل هذه القيمة في الفرق بين القيمة الاقتصادية للمؤسسة والقيمة الاجمالية للأموال المستثمرة، من خلال الربط بين الوحدات توافق بين قيمة المؤسسة في البورصة والقيمة المحاسبية لها، حيث تحسب لمجموعة من السنوات، وهي تمثل السلسلة التاريخية لمجموع لقيم الحالية للقيمة الاقتصادية.

فالقيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأسمال المستثمر، أي تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = (\text{القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية}) - (\text{القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية})$$

- لما تكون هذه القيمة موجبة تدل على أن عوائد الأسهم في السوق قد ارتفعت.
- أما إذا كانت سالبة فإن هذه العوائد قد انخفضت.
- أما الحالة الأخيرة إذا كانت معدومة فإن العوائد ثابتة.

الفرع الثالث: عائد التدفقات النقدية من الاستثمار: يعتبر هذا النموذج واحد من بين النماذج المقترحة من قبل جماعة استشارة بوسطن BCG الأمريكية المتخصصة في مجال الاستشارة في التسيير، ويتمثل في المعدل الذي يساوي بين قسمة الأصل وقيمة التدفقات النقدية المنتظرة منه، أو ما يسمى بمعدل العائد الداخلي، حيث كلما كانت هذه الأخيرة أكبر من تكلفة رأسمال كلما كانت المؤسسة قادرة على إنشاء القيمة ومن ثم زيادة ثروة المساهمين.²

الفرع الرابع: الربح المتبقي: أظهرها المؤشر نتيجة الانتقادات الموجهة لعائد، والمتمثلة في معدل الفائدة الداخلي (تكلفة رأسمال) من خلال إعطائه لرقم مطلق وليس لنسبة مئوية، ويقاس الربح المتبقي نتيجة المؤسسة ما من خلال الفرق بين المبيعات وتكاليفها متضمنة للمصاريف المالية الداخلية المرتبطة بأصولها.

¹ هوارى سوسي، مرجع سابق، ص ص 61، 62.

² عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال

الفترة 2006، 2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، 2014، ص ص 27.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

لقد أدت التطورات الحديثة في التدقيق الداخلي إلى المناداة بدور أكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة والفعالية لجميع أنشطة المؤسسة، وقد نادى معهد المدققين الداخليين بزيادة دوره في مجال التدقيق الإداري وتدقيق العمليات لأن هدف التدقيق الداخلي مصمم أساساً لإضافة القيمة وتحسين عمليات المؤسسة، كما نصت معايير التدقيق الدولية على أن نطاق التدقيق الداخلي يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات وفعاليتها وكفاءتها ومن ضمنها الضوابط غير المالية وكذا اختبار المعلومات والتشغيلية.

المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي

يعد ما يقوم المدقق الداخلي بكل خطوات التدقيق والفحص وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية يقوم بإعداد التقرير الذي يضم نتائج ما قام به ويكون موجهاً لإدارة المؤسسة، للاطلاع على الملاحظات والتوصيات والاقتراحات فيما يخص الأداء المالي وكذا تحسينه والذي يكون مرفقاً بعدد من أدلة الإثبات.

الفرع الأول: إعداد التقرير ومعايير إعداده في التدقيق الداخلي

يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيه المدقق عن رأيه الفني المحايد.

أولاً: تعريف التقرير

يعبر التقرير عن عملية التدقيق وسيلة لنقل البيانات والحقائق والرأي بشكل واضح ومفهوم لطالبي الخدمات التدقيق فالتقرير يؤدي وظيفة إخبارية، وإعلامية هامة.

يمكن تعريف التقرير على أنه وثيقة مكتوبة صادرة من شخص مهني الذي هو "المدقق"، يمتاز بالأهلية لإبداء رأي في محايد حول القوائم المالية والإجراءات التي قام بفحصها في المؤسسة ومدى دقة وصحة البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها لإبداء الرأي، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها المؤسسة تعطى صورة صادقة وعادلة عن مركزها المالي والنتيجة التي سجلتها خلال سنة المالية محل التدقيق¹.

¹ شعبان لطفي، مرجع سابق، ص 62.

ثانيا: معايير إعداد التقرير في التدقيق الداخلي

وهناك معايير يجب على المدققين الداخليين اعتمادها عند إعدادهم لهذا التقرير وهي:¹

- يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال فحص التدقيق.
- يجب مناقشة النتائج وتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب.
- قد تنطوي التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.
- يجب أن تعرض التقارير الغرض والنطاق والنتائج.
- يجب أن يفحص ويقيم مدير التدقيق المراجعة الداخلية أو من ينوب عنه لهذا المنصب تقرير التدقيق الداخلي قبل إصداره.
- يجب أن تتصف التقارير المدقق الداخلي بالموضوعية والوضوح والاختصار.

الفرع الثاني: أهداف التقرير

من خلال التقرير فإن المدقق الداخلي يسعى إلى:²

- الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية التدقيق، والتغيير للأفضل.
- عكس جهود إدارة التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا، والتأثير في عملية اتخاذ القرارات.
- إبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل، ونقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.
- تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء التدقيق الداخلي.

الفرع الثالث: خصائص تقرير المدقق الداخلي

من أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير ما يلي:³

أولاً: المنفعة: يجب أن يحقق التقرير هدف معين في خدمة الإدارة، ولا بد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات.

¹ عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص 311 - 313.

² خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق، مرجع سابق، ص 293.

³ ثناء علي القباني، ونادر شعبان السواح، مرجع سابق، ص 111، 112.

ثانيا: الشكل الملائم: يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حدة.

ثالثا: محدد الهوية: لابد من اشتماله على المعلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين وأرقام الصفحات.

رابعا: الثبات: يجب أن تعد التقارير على أساس ثابتة، وتتم كتابة التقرير من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم إصدارها المرحلة منها والنهائية.

المرحلة الثانية: تكون متزامنة مع عملية التدقيق، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولا بأول.

المرحلة الثالثة: جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق والترتيب.

وعليه من خلال تقرير المدقق الداخلي يتم تقديم معلومات تمتاز بالموثوقية ومصداقية هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات سليمة وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة سواء كان داخل للوحدة الاقتصادية أو ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات

إن للتدقيق الداخلي دور في تحسين الاداء المالي من خلال مساهمته في اتخاذ القرارات في المؤسسة.

الفرع الأول: تعريف القرار

عرف القرار على أنه عملية الاختيار بين بديلين أو أكثر، بينما عملية اتخاذ القرار هي: تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار¹.

كما عرف على أنه " هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها"².

¹ نجاد اسحق عبد السلام أبوهويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، قسم المحاسبة والتمويل، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 27.

² ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 111.

الفرع الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات.

هنالك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول إلى القرارات الرشيدة والجيدة وتمثل في تحليل وتشخيص الموقف تحديد البدائل، تقييم البدائل، اختيار البديل الأفضل، تنفيذ البديل الذي تم اختياره هو تقييم النتائج. كما يلعب التدقيق الداخلي أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على القرارات ذات جودة وفعالية، وبالموازاة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فإن التدقيق الداخلي له دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية واعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن ثم وضع استراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك، لبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء ويتم ذلك من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق الداخلي ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا دواليك في كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة، فينتج بذلك ومن خلا كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات وتساهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة وفعالية¹.

حيث تكنسي التقارير التي يعدها المدقق الداخلي أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها التي تكون في صالحها، حيث أن اتخاذ الإدارة العليا لتوصيات المدقق بعين الاعتبار وعلى أساسها يتم اتخاذ قراراتها هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة المالي ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية الكافية لقيام بمهامه.

¹عزيز لوجاني، دور المراجعة الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، 148.

خلاصة الفصل الثاني:

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد نقاط الضعف والقوة في عملية تسييرها، لابد من قيامها بعملية تقييم وتحسين أدواتها المالي، وذلك باستخدام التدقيق الداخلي التي تسهر على حماية أصولها وترشيد استخدام الموارد المتاحة بكل كفاءة وفعالية، ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة والمحددة يتوجب على المؤسسة أن تستخدم معايير ومؤشرات مالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الفصل

الثالث

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

تمهيد:

من خلال دراسة الفصول السابقة تطرقنا للإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي مع إبراز العلاقة بينهما، وفي إطار تدعيم ما توصلنا إليه في الجانب النظري سنقوم بإسقاطه على الجانب التطبيقي وذلك بدراسة ميدانية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش - ولاية بسكرة.

وسيتيم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة أوماش ولاية بسكرة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

سنحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة عامة على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال تعريفها ونشأتها وطبيعة نشاطها ثم ننتقل إلى عرض مراحل إنتاج الدقيق والفريينة.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

سنستطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال تقديمها ونشأتها وأهميتها وأهدافها.

الفرع الأول: تقديم المؤسسة

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي مؤسسة خاصة، أنشئت في إطار الشراكة بين مستثمر وطني ومجموعة الغير الإماراتية المختصة في الصناعات الفلاحية والغذائية، وقد تأسست في شكل ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره: 135 مليون دينار جزائري، تقع بمنطقة النشاطات ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة، تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية كما يقطعها الطريق الوطني رقم: 03 الواصل بين الشمال الجزائر وجنوبها الشرقي، ويقطعها خط السكة الحديدية الرابط بين الشمال والجنوب الشرقي وبمحاذاة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والجنوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعيه "اللين والصلب" ولقد تم إقامة المشروع ببلدية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الجبائية، حيث أن المؤسسة استفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم(12 - 93)، كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

وفي 4 جوان 2007 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL) إلى شركة ذات أسهم(SPA)، وتم رفع رأس مالها الاجتماعي إلى 300 مليون دينار جزائري.

تتربع المؤسسة على مساحة تبلغ: 54225 م، منها 4290 م مغطاة موزعة على كل من وحدة الدقيق والفريينة بمساحة تقدر ب 2850 م ووحدة الكسكسي ب 2070 م.

وتتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أربع وحدات بكل من أوماش وجيجل:

أولاً: منطقة أوماش توجد بها:

- وحدة إنتاج الدقيق والفريينة وهي الوحدة الرئيسية.

- وحدة إنتاج الكسكسي بنوعيه المتوسط والرقيق.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

ثانيا: جيغل توجد بها:

- وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام التي بميناء جن حن بجيغل، وقد ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه "اللين والصلب" بالدرجة الأولى بغية:
- تموين احتياجات وحدة الدقيق والفريينة؛
- تموين السوق الجزائري؛
- وحدة صوامع تخزين الجنوب وهي في طور الإنجاز تقع بميناء "جن حن" بولاية جيغل، ويقدر الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع بـ : 2 مليار دينار جزائري، ويعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا من ناحية المساحة ومن ناحية الطاقة التخزينية، فمساحته تقدر بـ : 9.6 هكتار تحصلت عليها المؤسسة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء "جن حن"، أما الطاقة التخزينية لهذه الوحدة المكونة من 18 صومعة تقدر بـ : 160 ألف طن، مع مساحة مغطاة لتخزين كمية قدرها 25 ألف طن، ولقد برمجت توسعه هذا المشروع كمرحلة ثانية لإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ : 80 ألف طن، ومساحة مغطاة للتخزين بـ 25 ألف طن.

مرت عملية إنجاز مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في مرحلة الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد والتصدير العمل في سنة 2000، باستيراد القمح بنوعيه وبيعه في السوق الوطنية واستغلال وقت الإنجاز في وقت تحقيق فوائض تعود على المؤسسة وتساعدتها في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق والفريينة كانت في شهر أكتوبر من عام 2000 ونهاية الأشغال في جويلية 2002، أما الإنتاج الفعلي لمنتوج الفريينة والدقيق كان في شهر مارس من سنة 2003 كانطلاق فعلي ومستمر.

أما فيما يتعلق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر لعام 2001 وانتهت في ديسمبر 2002 ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003.

الفرع الثاني: أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، وتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة، وعموما فأهمية المؤسسة يمكن أن تجسد من خلال:

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

- 1 - منتجات أساسية وضرورية للمستهلك.
 - 2 - تغطي جزءا كبيرا من حاجيات السوق.
 - 3 - توفيرها مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.
 - 4 - الموقع الجغرافي الاستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.
- الفرع الثالث: أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-.

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه ولكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصة بها وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن، سطرت مجموعة من الأهداف في الأجلين الطويل والقصير مع التركيز على جانب المنافسة والزبون ومن بين هذه الأهداف:

- العمل على توفير احتياجات السوق من المنتجات الغذائية (الدقيق، الفرينة، الكسكس).
- وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- ضمان سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- ضمان موقع الريادة في مجال نشاطها.
- توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل.
- تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن المؤسسة واعية بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وقد سطرت أهداف طويلة وأخرى قصيرة الأجل وركزت من خلالها على جانبين مهمين هما المنافسة والمستهلك.

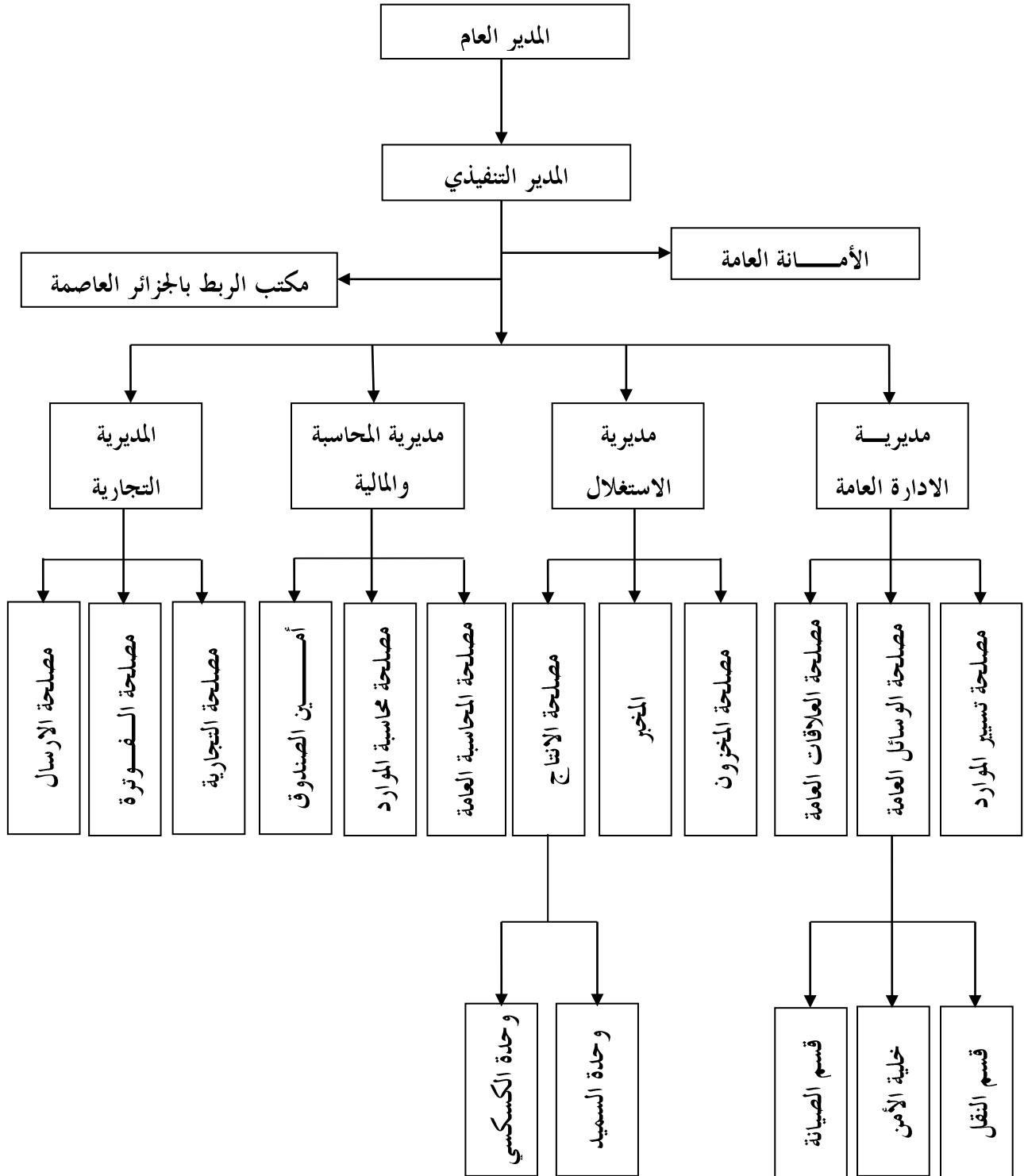
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

تقسم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب إلى عدة مديريات ومصالح من أجل التسيير الحسن وتسهيل عمليات الرقابة، ويوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة بين مكونات المؤسسة حسب السلم الهرمي للسلطة كما يلي:

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

وتظهر مهام مكونات هذا التنظيم فيما يلي:

أولاً: المدير التنفيذي: كلف بحسن تسيير المؤسسة إدارياً وتقنياً، واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة، كذلك العمل على تنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

ثانياً: الأمانة العامة: مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد واستقبال العملاء والزوار واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديرية والمصالح، وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

ثالثاً: مديرية الإدارة العامة: تحرص على تطبيق القوانين وضبطها وتدرج تحتها المصالح التالية:

1- مصلحة الوسائل العامة: تعمل على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل نقل، عتاد ومعدات... الخ)، وتقوم بالمهام الآتية:

● **الصيانة:** تعمل على صيانة الآلات ووسائل النقل وجميع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة، وهي تقوم بعملية الصيانة بنوعيتها الوقائية والعلاجية من خلال:

1. الصيانة الميكانيكية.

2. الصيانة الكهربائية.

● **خلية الأمن:** تحرص على أمن المؤسسة، وتقوم بتسجيل دخول وخروج الشاحنات وحمولتها فارغة ومغبة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الشراء.

● **خلية النقل:** تحرص على تأمين واستقبال الطلبات الخاصة بالشراء وكذلك إيصال العينات الممنوحة للزبائن وكذلك نقل عمال المؤسسة.

2 - مصلحة تسيير المستخدمين: هذه المصلحة مختصة بتسيير شؤون العمال من بداية العمل إلى نهاية العقد وكذا توظيف وتصنيف العمال حسب الخبرة، ومراقبة العمال من حيث الغياب.

3 - مصلحة الأجور: تقوم بإعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

4 - مصلحة العلاقات العامة: تقوم بجميع أنواع الإدارة الخارجية للمؤسسة مثل: صندوق الضمان الاجتماعي مركز السجل التجاري... الخ.

رابعاً: مديرية الإنتاج: تشرف على الإنتاج من حيث الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للمنتجات كما تقوم بـ:

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

1- التعريف بسياسة المنتج.

2 - تحديد أهداف المؤسسة على المدى الطويل والعمل على تقليص وقت التسليم وكلفة الإنتاج.

3- المشاركة في تحديد خصائص المادة الأولية والمنتج النهائي.

4- العمل على إنتاج منتج مميز وفقا لنظام النوعية.

5- تنظيم تجهيزات الإنتاج والصيانة.

6- تخفيض التكاليف التشغيلية للوظيفة التقنية.

7 - تشكيل برامج التكوين بالتنسيق مع مسؤول الإدارة العامة.

ويندرج تحت مديريةية الإنتاج المصالح التالية: المخبر، مصلحة الإنتاج، مصلحة التخزين.

خامسا: مديريةية المحاسبة والمالية: تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة، وتساهم في تطبيق وأنشاء البرنامج التجاري وتتفرع عنها: مصلحة المحاسبة العامة والمالية، مصلحة محاسبة المواد، أمين الصندوق.

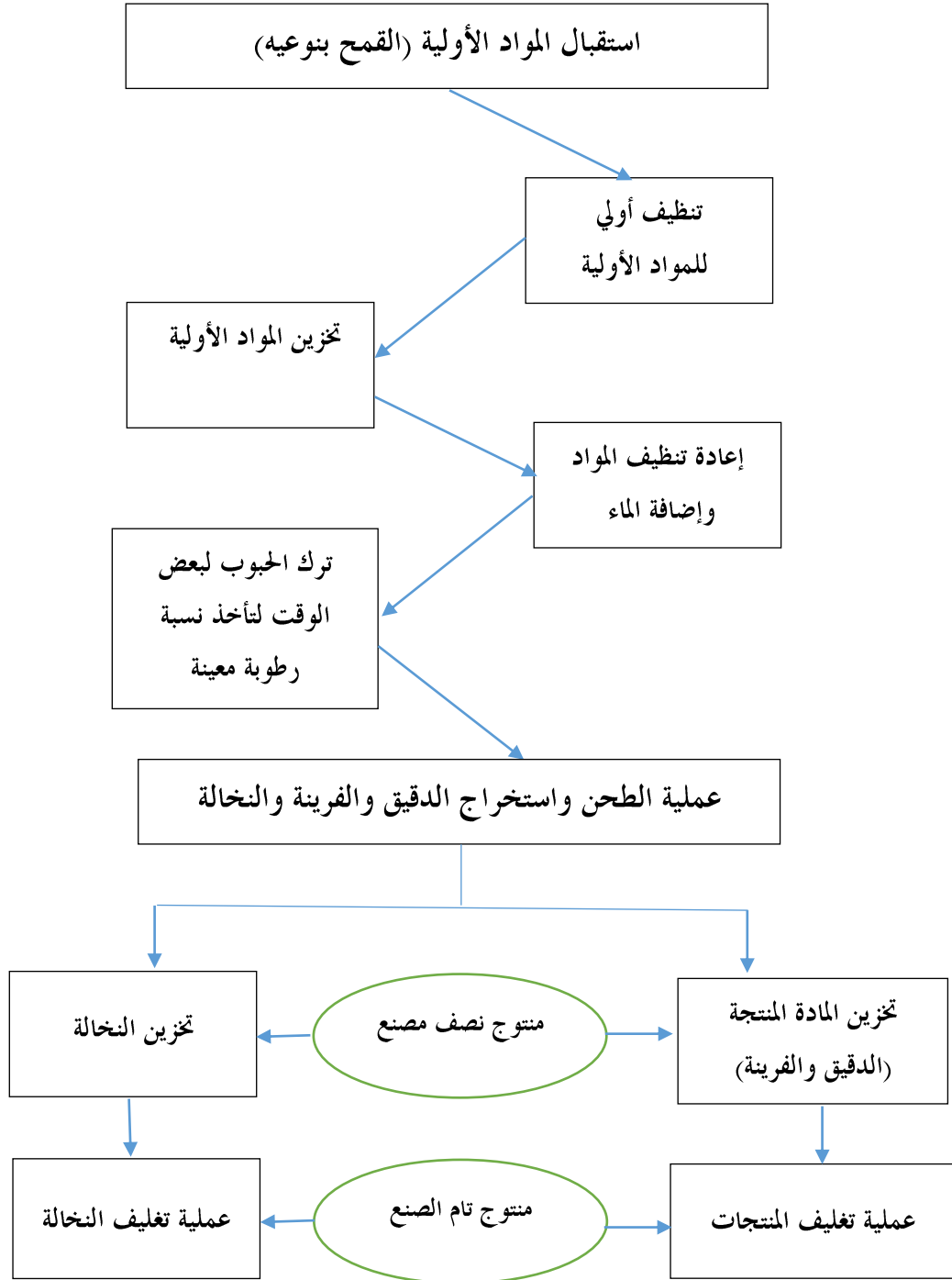
سادسا: مديريةية التجارة: وتضم مصلحة التجارة ومصلحة التموين والتوزيع.

المطلب الثالث: مراحل إنتاج الدقيق والفرينة بالمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من أكبر المطاحن الخاصة في الجنوب الشرقي حيث تناظر طاقتها الإنتاجية فرع الرياض "سطيف".

تمتلك المؤسسة تجهيزات إنتاج "مطحنة" عصرية مواكبة للتكنولوجيا، فهي من مؤسسة (BULLHER) السويسرية ذات العلامة التجارية العالمية حيث تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الجنوب في العالم، تقدر الطاقة الإنتاجية النظرية لمطحنة الدقيق بـ: 220 طن/ يوم، أما الطاقة النظرية لمطحنة الفرينة فهي 330 طن / يوم مع الإشارة بأن الطاقة الحالية النظرية للطحن التي تبلغ 550 طن/ يوم.

الشكل رقم (3): مراحل إنتاج الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات مستمدة من مصلحة الإنتاج.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

سيتم في هذا المبحث عرض المنهجية المستخدمة في الدراسة الميدانية باستخدام مجموعة من أدوات لجمع المعلومات.

المطلب الأول: الحدود المكانية والزمانية

الفرع الأول: الحدود المكانية

تقع بمنطقة النشاطات بلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة، تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية كما يقطعها الطريق الوطني رقم: 03 الرابط بين الشمال الجزائر وجنوبها الشرقي، ويقطعها خط السكة الحديدية الرابط بين الشمال والجنوب الشرقي وبمحاذاة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والجنوب الجافة.

الفرع الثاني: الحدود الزمانية

تم إجراؤها خلال 04 أيام في الفترة الممتدة بين 2016-04-27 و 2016-04-30.

المطلب الثاني: أساليب جمع المعلومات

لقد تم اعتماد على أسلوب المقابلة الموجهة في جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش - تمت مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة العامة والمالية.

الفرع الأول: المقابلة

أولاً: تعريف المقابلة

هي محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة وشخص أو عدة أشخاص آخريين من جهة أخرى بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث والحوار يتم عبر طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث.

ثانياً: أنواع المقابلة

- المقابلات الفردية: تعتبر المقابلة الفردية من أكثر المقابلات استخداماً في البحوث الاجتماعية والإنسانية.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أو ماش -

- **المقابلات الجماعية:** تتم المقابلة بشكل جماعي بين المقابل وعدد من المقابليين، ويتميز هذا النوع من المقابلات بإعطاء بيانات ومعلومات معمقة.
- **المقابلات الحرة (غير مقننة):** هذا النوع من المقابلات لا يعتمد على استخدام أسئلة محددة مسبقا. وبالتأكيد الباحث لديه فهم عام للموضوع ولكن ليس لديه قائمة أسئلة معدة مسبقا. وتتميز المقابلة الحرة بالمرونة حيث يمكن تعديل أو إضافة أسئلة في أثناء المقابلة.
- **المقابلات المقيدة (مقننة):** تتم المقابلة المقيدة من خلال قيام الباحث بإعداد قائمة من الأسئلة قبل إجراء المقابلة، ويتم طرح نفس الأسئلة في كل مقابلة وبالغالب حسب نفس التسلسل، وإلا أن ذلك لا يمنع من طرح الأسئلة غير مخطط لها إذا ما رأى الباحث ضرورة لذلك.
- **المقابلات العميقة:** وهي تناسب البحوث الاستكشافية، وتبدأ المقابلة بأن يحدد الباحث الموضوع ويترك للمبحوث التعبير عن رأيه دون مقاطعة أو اعتراض.

وخلال زيارتنا الميدانية قمنا بإتباع أسلوب المقابلة الفردية مع مدير المالية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب كانت الأسئلة كما يلي:

س 1 - حتى يكون المدقق الداخلي مستقلا وموضوعيا في عمله يجب أن يكون قسم التدقيق الداخلي مرتبط ارتبطا مباشرا بالإدارة العليا؟

ج 1- نعم، كلما كان المدقق مرتبط بالإدارة العليا كلما تحرر من الضغوط الإدارية التي يمكن أن تفرض عليه في الإدارة الوسطى، هذا مما يزيد الحاجة إلى تبني نظام معلومات محاسبي فعال لإيصال المعلومات الجيدة للإدارة العليا في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة لاتخاذ القرارات الجيدة.

س 2 - هل المدقق الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يدققها؟

ج 2- نعم، يجب أن يكون المدقق الداخلي في المؤسسة مستقلا عن الأنشطة الأخرى لأن من صفات المدقق الداخلي الاستقلالية والموضوعية.

س 3 - هل يؤخذ بتوصيات المدقق الداخلي في كافة النواحي المالية والمحاسبية والفنية؟

ج 3- نعم، يجب الأخذ بتوصيات المدقق الداخلي لأن خدماته تصب في مصلحة الإدارة العليا، مم يزيد فعالية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

س 4 - هل يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف المشاكل المحيطة والمتواجدة بمؤسستكم، أو بمعنى آخر التدقيق الداخلي يساعد المؤسسة في تحديد المخاطر التي تواجهها؟

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

ج 4 - نعم، يساعد التدقيق الداخلي لأن الخطوة الأولى من مهمة التدقيق الداخلي هي قيام المدقق الداخلي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بتحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة.

س 5 - على أي أداء يتم التركيز في المؤسسة؟

ج 5 - يتم التركيز على الأداء المالي والأداء البشري لان كلاهما يصب في خدمة مصلحة المؤسسة.

س 6 - متى يتحقق أداء المالي المؤسسة؟

ج 6 - يتحقق أداء المؤسسة ببلوغ الأهداف المحددة، وهو ما قد يبين أن الأداء بالمؤسسة هو التوفيق بين الكفاءة والفعالية كما يتحقق بتحقق معظم النتائج وبأدنى التكاليف.

س 7 - هل تعتقد أن التدقيق الداخلي ضروري في المؤسسة؟

ج 7 - نعم، التدقيق الداخلي ضروري داخل المؤسسة لأن دوره الرئيسي يتمثل في خدمات لصالح المؤسسة لأنه يقوم بتصحيح الأخطاء المرتكبة في النشاطات السابقة، من خلال فحص ومراقبة كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

س 8 - حسب رأيك وموقعك بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي؟

ج 8 - إن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تحسين أداء المؤسسة المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فمن خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية واكتشاف الثغرات الموجودة في هذا النظام والوقوف على نقاط القوة والضعف فيه بالإضافة إلى تقييمه للمخاطر ليتم معالجتها والحد منها وذلك عن طريق تقديم الاقتراحات والتوصيات من خلال تقاريره والتي تؤخذ بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات التي يساهم في تحسين أداء المؤسسة المالي.

ثانيا: الحصول على الوثائق المالية المتمثلة في القوائم المالية للسنوات التالية 2012، 2013، 2014.

• الميزانيات المالية.

• جدول حسابات النتائج.

المطلب الثالث: أساليب تحليل المعلومات

بعد جمع المعلومات من طرف المؤسسة تأتي مرحلة التحليل تحليل المعلومات وذلك باستخدام مجموعة من

الأدوات منها:

• التحليل المالي.

• النسب المالية.

• المردودية المالية.

• مؤشرات التوازن المالي.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

يتم قياس الأداء المالي والحكم عليه بمؤشرات مالية يتم احتسابها من خلال القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها وعرضها سنويا، وعلى هذا الأساس نقوم بعرض الأصول والخصوم مؤسسة المطاحن الكبرى وكذا جدول حسابات النتائج وتحليلهم لمعرفة وضعية المؤسسة المالية المطاحن الكبرى وحدة أوماش بسكرة.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

سنقوم بعرض أصول، وخصوم وجدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش- من خلال الجداول الآتية:

الفرع الأول: الميزانية المالية لأصول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

سنعرض من خلال الجدول التالي عناصر ميزانية المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة

2012-2014.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

الجدول رقم (1): الميزانية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب جانب الأصول 2012 - 2014.

الوحدة: د.ج.

2014	2013	2012	الأصول
			الأصول غير جارية
747 150 80,00	747 150 8,00	747150 80,00	أراضي
282 255 105,58	293 470 627,18	305 161 843,10	مباني
860 7592,70	12 061 985,87	292 555 528,70	تثبيات عينينة أخرى
130 400 982,48	479 2364,97	4782764,97	تثبيات جاري إنجازها
262 339 589,95	191 572 047,59	163 904 996,68	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
380 402,58	9853047,90	985 3047,90	ضرائب مؤجلة على الأصل
758 698 753,30	586 465 153,52	587 673 261,36	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
455 78800,75	479 860 59,66	413 449 51,70	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
71 1099 93,93	69 0694 82,12	75 385 865,53	الزبائن
13 841 527,40	29 722 162,27	29 465 440,62	المدينون الاخرون
113 358 142,86	36 95092,22	36 26492,24	الضرائب وما شابهها
30 270 356,18	40 185 111,23	22 874 434,35	الخزينة
274 158 821,12	190 657 907,50	172 697 184,44	مجموع الأصول الجارية
103 28 7574,42	777 123 061,02	760 370 445,80	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

ثانيا: الميزانية المالية الخصوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

الجدول (2): الميزانية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب جانب الخصوم للفترة 2012 - 2014.

الوحدة: دج.

2014	2013	2012	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
300 000 000 00	300 000 000 00	300 000 000 00	رأس مال تم إصداره
28 386 443,16	23 811 982,42	-58 318 844,97	نتيجة الصافية / (نتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
139 888 773,37	116 076 790,95	174 395 254,52	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
224 006 021,51	114 639 447,10	131 945 882,63	حصة الشركة المدمجة (1)
692 281 238,04	554 528 220,46	548 022 292,18	المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
121 478 537,42	331 280,00	331 280,00	قروض وديون مالية
1 608 683,20	1 608 683,20	1 608 683,20	ضرائب (مؤجلة ومرصد لها)
123 087 220,62	1 939 963,20	1 939 963,20	مجموع الخصوم غير الجارية 2
			الخصوم الجارية
204 313 704,02	207 652 830,94	192 545 252,43	موردون وحسابات ملحقه
2 004 304,77	4 135 950,56	5 226 337,92	ضرائب
11 171 106,97	8 866 095,86	12 636 600,06	ديون أخرى
217 489 115,76	220 654 877,35	210 408 190,42	مجموع الأصول الجارية 3
1 032 857 574,42	777 123 061,02	760 370 445,80	مجموع عام الخصوم 3+2+1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة -

أوماش -

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

ثالثا: جدول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة أوماش.

جدول رقم (3): جدول حسابات النتائج للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-(2012-
2014). الوحدة: دج.

2014	2013	2012	البيان
988 546 129,97	1 177 225 906,97	1 134 118 427,65	مبيعات منتوجات الأنشطة الملحققة
67 030 799,06	72 374 921,08	69 761 153,54	تعبير مخزونات والمنتجات النهائية والجارية
		177 947,20	إعانات الاستغلال
1 055 576 929,03	1 249 600 828,05	1 204 057 528,38	1 - إنتاج السنة المالية
-869 722 622,43	-1 086 890 747,30	-1 039 738 117,73	مشتريات مستهلكة
-20 937 976,82	-18 028 842,38	-17 569 126,73	خدمات خارجية ومشتريات أخرى
-890 660 599.26	-1 104 919 589.69	-1 057 307 244.50	2 - استهلاك السنة المالية
164 916 329.78	144 681 238.36	146 750 283.88	3 - القيمة المضافة للاستهلاك (1-2)
-72 829 340.54	-64 759 303.37	-62 352 229.86	أعباء المستخدمين
-13 004 046,50	-4 352 416,77	-4 712 222.86	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
79 082 942,74	75 569 518,22	79 685 831,16	4 - إجمالي فائض الاستغلال
17 747 312,76	48 448,22	2 534 368,75	المنتجات العملية الأخرى
-506 552,98	-79 667,35	-1 170 255,70	الأعباء العملية الأخرى
-109 341 007,14	-111 589 988,19	-137 371 667,33	مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسائر القيمة
75 732 246,34	59 712 312,54	2 423 331,20	المؤونات
62 714 941,73	23 660 613,45	-53 898 391,92	5-النتيجة العملية

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

88 478,82	494 433,66	51 073,18	المتوجات المالية
-24 932 332,07	-343 064,69	-4 471 144,83	الأعباء المالية
-24 843853,25	151 368,97	-4 420 071,65	6 - النتيجة المالية
37 871 088,48	23 811 982,42	-58 318 463,57	7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-12 000,00			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج
-9 472 645,32			الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
1 149 144 966,96	1 309 856 022,47	1 209 066 301,52	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	-1 286 044 040,06	-1 267 384 765,09	مجموع أعباء الأنشطة العادية
28 386 443,16	23 811 982,42	-58 318 463,57	8 - صافي النتيجة الأنشطة العادية
28 386 443,16	23 811 982,42	-58 318 463,57	10 - صافي النتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

رابعاً: الميزانية المالية المختصرة لأصول المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-.

جدول رقم(4): الميزانية المالية المختصرة لأصول المؤسسة للفترة 2012 - 2013.

البيان	2012	2013	2014
أصول ثابتة	587 673 261,63	586 465 153,52	758698753,30
النسبة (%)	77,28%	75,47%	73,46%
أصول متداولة			
قيم الاستغلال	41 344 951,70	47 986 059,66	455 78800,75
النسبة (%)	5,43%	6,17%	4,41%
قيم غير جاهزة	108 477 798,4	102 486 736,6	198309664,1
النسبة (%)	14,26%	13,19%	19,20%
قيم الجاهزة	22877734,35	40 185 111,23	30270356,18
النسبة (%)	3%	5,17%	2,93%
مجموع الأصول المتداولة	172 697 184,4	190 657 907,5	274158821,1
النسبة (%)	22,71%	24,53%	26,54%
مجموع الأصول	760 370 445,80	777 123 061,02	1 032 857574,42
النسبة (%)	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

من خلال اطلاع على أصول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش- 2012 - 2014 نلاحظ

ما يلي:

- تناقص مستمر في قيم الأصول الثابتة حيث كانت في سنة 2012 تقدر بـ 587673261,36 دج وسنة 2013 قدرت بـ 586 465 153,52 دج، قد يكون السبب هذا الانخفاض راجع إلى أن المؤسسة قد تنازل عن بعض الأصول. في حين سنة 2014 فقد قدرت قيم الأصول الثابتة بـ 75868753,30 دج وهذا الارتفاع قد يكون أن المؤسسة تحصلت على أصول جديدة.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

أما فيما يخص الأصول المتداولة فسجلت ارتفاعا مستمر خلال (2012-2014) حيث قدرت بـ 172697184,4 دج سنة 2012 ووصلت سنة 2013 إلى 190657907,7 دج، وسنة 2014 بـ 274158821,1 دج وهذا ارتفاع في الأصول المتداولة أن المؤسسة قيم الاستغلال مخزونات المؤسسة في تزايد، كذلك قيم غير الجاهزة كانت مرتفعة خلال سنوات الدراسة هذا بسبب زيادة الزبائن لدى المؤسسة، كذلك سبب ارتفاع الأصول الثابتة خلال السنوات راجع إلى ارتفاع في القيم الجاهزة للمؤسسة التي تعبر عن انتعاش خزينة المؤسسة.

- بينما سجلت مجموع أصول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تطورا خلال سنوات الدراسة، حيث قدرت سنة 2012 بـ 760370445.80 دج وأصبحت في سنة 2013 تقدر بـ 777123061,02 دج ووصلت إلى 1032857574,42 سنة 2014، وذلك الارتفاع راجع إلى الزيادة في قيم الأصول المتداولة حيث نسبتها تقدر بـ 22,71% من مجموع الأصول سنة 2012 ثم ارتفعت إلى 24,53% سنة 2013 لتصل إلى 26,54% سنة 2014 من مجموع الأصول.

خامسا: الميزانية المختصرة لخصوم المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

جدول رقم (5): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة -أوماش - (2012-2014).

2014	2013	2012	الخصوم
			أموال الدائمة
692 281 238,04	554 528 220,46	548 022 292,18	أموال الخاصة
% 67	% 71,35	% 72,1	النسبة (%)
123 087 220,62	1 939 963,20	1 939 963,20	ديون طويلة الاجل
% 11,9	24,96	% 24,96	النسبة (%)
815368458,6	556468183,6	549962255,3	مجموع الأموال الدائمة
% 78,9	71,6	% 72,3	النسبة (%)
217 489 115,76	220 654 877,35	210 408 190,42	ديون قصيرة الاجل
% 21	% 28,4	% 27,7	النسبة (%)
1 032 857 574,42	777 123 061,02	760 370 445,80	مجموع الخصوم
% 100	% 100	% 100	النسبة (%)

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة- أوماش-.

من خلال الجدول يمكن إظهار بعض التغيرات التي طرأت على عناصر الخصوم كما يلي:

- نلاحظ ارتفاع مستمر في قيم الأموال الخاصة خلال سنوات الدراسة 2012 - 2014، حيث قدرت سنة 2012 بـ 548022292,18 دج، و 2013 بـ 554528220,40 دج، وسنة 2014 بـ 292280238,04 دج، وهذا راجع إلى زيادة في النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة.
- نلاحظ كذلك من خلال الجدول ارتفاع في مجموع الأموال الدائمة خلال سنوات الدراسة أي ألا تعتمد على الديون طويلة الأجل لتمويل أنشطتها، كذلك نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل خلال سنة 2012- 2013 ارتفعت ثم انخفضت سنة 2014 إذ أن المؤسسة تعتمد بنسبة قليلة جدا على هذا النوع من الديون لتمويل أنشطتها.

المطلب الثاني: واقع عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-

كما أشرنا سابق إلى أن القوائم المالية هي وسيلة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة للاطلاع على المعلومات المالية كي تفيدهم في عملية بناء القرار الاقتصادي السليم، لذا سنحاول في ذا المبحث أن نذكر عملية تدقيق الداخلي القوائم المالية وعملية تدقيق الداخلي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، رغم انه لا يوجد قسم خاص بالتدقيق الداخلي بالنظر إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومن هنا نستطيع القول أن التدقيق الداخلي يمكن أن يكون ضمنية في المؤسسة وهذا ما نحن بصدد في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، وهذا ما أكده الموظفين.

الفرع الأول: تدقيق الأصول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-.

تظهر لنا في الميزانية جانبها الأيمن الأصول وهذه الأخيرة تتكون من المجموعات التالية:

- الأصول الثابتة.
- الأصول المتداولة.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

أولاً: تدقيق الأصول الثابتة:

وتتكون من الاستثمارات والتجهيزات والتركيبات والأراضي والمباني... إلخ، التي تحتفظ بها المؤسسة بها المؤسسة لفترة طويلة مما يميزها بقله حركتها والدوام.

يمكن للمدقق القيام بالفحوصات من أجل التأكد من تواجدها لدى المؤسسة على سبيل المثال مجموعة من الفحوصات التي يقوم بها المدقق الداخلي:

الكمال: يقوم المدقق في ها العنصر من التأكد أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية وبالنسبة إلى كل عنصر تعكس الواقع الحقيقي له من خلال التحقق من الرصدة الأولية لكل عنصر والقيام بالمراجعة المستندية والحسابية للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر وحذف كل التنازلات من خلال الدورة مع تتبع الخطوات المعالجة المحاسبية، كما ينبغي أن يتأكد من صحة الاهتلاكات المقابلة لاستعمال العنصر وتسجيلها ومدى تحمل كل عنصر المصاريف المتعلقة به وعدم تحميله المصاريف الأخرى.

الوجود: يقوم المدقق بالتأكد من الوجود الفعلي لأصول بما هو مسجل فعلا في دفاتر سجلات المؤسسة.

التقييم: يعمل المدقق على التحقق من صحة التقييم للأصول الثابتة للمؤسسة، وذلك بالتأكد من صحة التقييم الاولي للأصل من خلال تسجيل ثمن شرائه زائد المصاريف التي تتحملها المؤسسة لقاء الحصول عليها كما يتحقق من صحة حساب وتسجيل إهلاكاتها تبعا لطريقة المحددة، مع مراعاة الثبات في طرق الاهتلاك من سنة إلى أخرى وطرق التقييم للأصول الثابتة، التقييم وفقا السعر السوق أو التكلفة التاريخية.

التسجيل المحاسبي: يعمل المدقق على التحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة ومرفقة معه.

ثانياً: تدقيق الأصول المتداولة:

تتكون من مختلف المخزونات بمختلف أنواعها بضاعة، مواد أولية، زبائن، حيث يمكن للمدقق القيام بالفحوصات من بينها علاقة بين المؤسسة الغير من حقوقها عليهم وكذلك الأموال الجارية أما في صندوق الحسابات الجارية لدى البنوك يتم تدقيق هذا الجزء كما يلي:

- المقارنة بين الجرد المحاسبي والجرد المادي.
- التأكد من أن المخزونات ملك للمؤسسة.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

- فحص طريقة تقييم المخزونات، وكذا التأكد من صحة وسلامة المؤونات التي تم تشكيلها.
- التحقق من الموجود بتأكد من كميات المخزون المتبقية في المخازن المؤسسة.
- التأكد من قيمة المخزون حسب الجرد.
- فحص الاثباتات للتسبيقات المقدمة من الزبائن.
- الاجراء فحص لحسابات الموردين المسددة.

الفرع الثاني: تدقيق الخصوم لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-.

الميزانية في جانبها الايسر الخصوم وهذه الاخيرة تتكون من المجموعات التالية:

- رؤوس الاموال الخاصة.
- الخصوم غير الجارية.
- الخصوم الجارية.

أولاً: رؤوس الاموال الخاصة:

تعتبر اهم جزء من مصادر التمويل وتعرف على انها مجموعة المصادر والتمويل التي أحضرها أصحاب المشروع او الملاك عند تأسيس المؤسسة وكذلك الاموال المتراكبة جراء نشاطها والتي تترك تحت تصرف المؤسسة ومن الفحوصات التي يجريها المدقق الداخلي يمكن ان نذكر التالي:

- مراقبة الأدنى القانوني فيما يخص مبلغ الأموال الخاصة؛
- تدقيق الأرصدة الافتتاحية مع أوراق عمل السنة المالية وأرصدة الاقفال مع دفتر الأستاذ والميزانية؛
- فحص الاقساط المتأخرة والتأكد من اتخاذ المؤسسة الاجراءات القانونية الكافية بالمحافظة على حقوقها؛
- الاطلاع على اجراءات تأسيس المؤسسة ونظامها الداخلي؛
- التأكد من احترام النسبة القانونية في تكوين الاحتياطي القانوني.

ثانياً: الخصوم غير الجارية:

تمثل في القروض والديون المالية وعي عبارة عن مجموعة من الالتزامات الناتجة عن العلاقة بين المؤسسة ومتعاملين خارج المؤسسة كالبنوك ومن طرق الفحص التي يجريها المدقق الداخلي نذكر ما يلي:

- فحص عقود القرض المالي وما تتضمنه من شروط.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

- تحقق من كيفية حساب أقساط الممنوحة للبنك وكذلك معدلات أساط الفائدة.
- التأكد من ان كل الديون المرتبطة بالمؤسسة قد تم تسجيلها.

ثالثا: الخصوم الجارية:

يتمثل هذا الجزء في مجموعة الديون التي تمثل أكثر استحقاقا وأكثر سدادا في الوقت القريب ويتم فحصها من قبل المدقق الداخلي على نحو التالي:

- تدقيق الفواتير للتحقق من المبالغ والرسوم المطبقة.
- التحقق من جداول انتظام وفاء الدين.
- الاطلاع الدوري علي تسريجات لإدارة الضرائب.
- التأكد من التسجيلات المحاسبية للفواتير ومقارنتها مع طلبات الشراء المرسله للموردين.

المطلب الثاني: قياس وتحليل الأداء المالي في المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-.

بعد أن قمنا بإعطاء تقديم عام للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب والتعرف على المنهجية المستخدمة في الدراسة الميدانية، وتقديم القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، وكيفية انجاز مهمة التدقيق الداخلي فيها، سنتعرف الآن على كيفية قياس وتقييم الأداء المالي فيها من خلال القيام بعملية مقارنة لأدائها خلال سنوات 2012 - 2014.

الفرع الأول: تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية.

أولا: باستخدام نسب الهيكلية:

جدول رقم (6): نسبة هيكلية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة -أوماش- (2012 - 2014).

النسبة	العلاقة	2012	2013	2014
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ أصول الثابتة	93 %	94 %	107 %
نسبة التمويل الذاتي	أموال خاصة/ أصول الثابتة	93 %	94 %	91 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة (2012 - 2014).

1- نسبة التمويل الدائم: هي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها ثابتة باستخدام الأموال الدائمة ويدل

على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد خلال السنوات 2012 - 2013 أي أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل أصولها الثابتة، وبالتالي قد تكون المؤسسة تلجئ إلى الديون قصيرة الأجل لأجل تمويل أصولها الثابتة وهي وضعية غير سليمة.

على غرار سنة 2014 نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد ما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة، تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة، مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة التي تقوم بتمويل الأصول المتداولة.

2- نسبة التمويل الذاتي: أما نسبة التمويل الذاتي لسنتين 2012 و 2013 فهي أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة بالأموال الخاصة، وإنما لجأت إلى الاستعانة بالديون الطويلة الأجل، وهذه الوضعية غير جيدة للمؤسسة.

وعلى غرار سنة 2014 نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وقد حققت فائض.

ثانيا: نسبة المديونية:

جدول رقم (7): نسبة المديونية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش - (2012 - 2014).

النسبة	العلاقة	2012	2013	2014
نسبة استقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	72 %	71 %	67 %
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الخصوم	27 %	28 %	32 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المختصرة المالية لسنوات (2012 - 2014).

1- نسبة الاستقلالية المالية: معرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم. يجب ألا تنخفض هذه النسبة عن 0,5، أي يجب لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50% من مجموع الخصوم. وإلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشككة بأكثر من 50 % من الديون.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة محل الدراسة لسنوات (2012 - 2014) أكبر من 50 % هذا ما يدل على أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

2- نسبة قابلية السداد: تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول.

• إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.

• إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 (طبعاً، منطقياً أنها أقل من الواحد) معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50 % من مجموع أصولها وبالتالي فإن أكثر من 50 % من مجموع أصول المؤسسة ممولة بالديون.

من خلال الجدول نلاحظ أن هذه نسبة قابلية السداد أقل من 0.5 خلال سنوات الدراسة هذا يعني أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير ولوفاء بديونها.

ثالثاً: نسبة السيولة:

جدول رقم (8): نسبة السيولة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة-أوماش-(2012-2014).

النسبة	العلاقة	2012	2013	2014
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل	82 %	86 %	126 %
نسبة السيولة المنخفضة (المختصرة)	الأصول المتداولة-المخزون / الديون قصيرة الاجل	62 %	64 %	105 %
نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)	قيم الجاهزة / ديون قصيرة الاجل	11 %	18 %	13 %
نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	22 %	24 %	26 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المختصرة المالية للمؤسسة (2012-2014).

1 - نسبة السيولة العامة : مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ الاستحقاق.

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها تحقيق رأس مال عامل موجب.

• أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها راس مال معدوم أي عدم وجود هامش ضمان لمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.

• أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها ان تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة خلال سنوات الدراسة أكبر من الواحد، أي أن المؤسسة لديها القدرة على تسديد الديون من جهة ومن جهة أخرى لديها إمكانية الحصول على القروض، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها ولذلك بفضل السيولة التي لديها، وذلك يعني أن وضعها المالي جيد.

2 - نسبة السيولة المنخفضة (المختصرة): أما فيما يتعلق بالسيولة المنخفضة والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية، فوجدنا أن النسبة مرتفعة جدا خلال السنوات دراسة، مقارنة مع النسب المعيارية التي تتراوح بين 0,3 و0,5، وتعتبر هذه الحالة سيئة بالنسبة للمؤسسة.

3 - نسبة السيولة الحالية (الجاهزة): تمكن هذه النسبة في مقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل، فوجدنا أن المؤسسة خلال السنوات الدراسة كانت هذه النسبة ضمن الحدود المعيارية 0,2 كحد أدنى و0,3 كحد أقصى، أي أن المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

4 - نسبة سيولة الأصول: تمكن هذي النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول وهذه النسبة تتغير بنشاط المؤسسة، ومن خلال سنوات الدراسة لاحظنا أن هذه النسب تقريبا متقاربة مما يدل على أن المؤسسة في حالة استقرار.

الفرع ثاني: قياس الأداء المالي للمؤسسة بواسطة المردودية

تم احتساب المردودية التي حققتها مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال سنوات الدراسة، سنلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (9): مردودية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب المحققة خلال (2012-2014).

السنة	العلاقة	2012	2013	2014
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / رقم الاعمال خارج الرسم	-5 %	2 %	3 %
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	-7 %	3 %	2,7 %
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	-10 %	4,2 %	4,1 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة (2012 - 2014).

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعدلات المردودية التجارية فنلاحظ أنها سالبة خلال فترة الدراسة 2012 بنسبة 5% ويعود هذا السبب إلى النتيجة الصافية سالبة التي حققتها المؤسسة مما يعني أن المؤسسة لم تحقق مردودية خلال سنة 2012، أما خلال السنوات 2013، 2014 فكانت موجبة ومرتفعة مما يدل على أن المؤسسة قادرة على تحقيق المردودية التجارية، ويعد سبب هذا الارتفاع إلى نتيجة الصافية الموجبة التي حققتها المؤسسة.
- بالنسبة لمردودية الاقتصادية فنلاحظ أنه خلال سنة 2012 كانت نسبة سالبة وهذا راجع إلى الانخفاض في الفائض الإجمالي للاستغلال التي حققتها المؤسسة خلال 2012، عكس السنوات 2013، 2014 حيث كانت موجبة.
- بالنسبة لمردودية المالية إذا تعبر عن قدرة مسيري المؤسسة على استخدام الأمثل لمواردها المتاحة وتحقيق الأرباح، حيث كانت سنة 2012 المردودية المالية للمؤسسة سالبة وهي وضعية غير جيدة للمؤسسة، في حين كانت المردودية المالية خلال السنتين 2013 و2014 مرتفعة موجبة وهذا ما يدل على مدى مساهمة المديرين في على تحقيق هذه النتيجة جيدة.

الفرع الثالث: قياس الأداء المالي بواسطة التوازنات المالية.

قمنا بحساب رأس مال العامل والاحتياج من رأس مال العامل وكذا الخزينة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، وهذا حسب كما هو مبين في جدول التالي:

أولاً: رأس مال العامل:

جدول رقم (10): رأس مال العامل مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش - (2012-2014).

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
رأس مال العامل	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	-532681006,3	-29996968,9	56669583,3
رأس مال الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	172697184,4	190657907,5	274158821,1
رأس مال العامل الخاص	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	-39650969	-31936933,1	-664175,153
رأس مال الأجنبي	ر.م. ع الإجمالي - ر.م. الخاص	212348153,4	222594840,6	274822996,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة (2012-2014).

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

1- رأس مال العامل:

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس مال العامل خلال السنتين 2012 و 2013 سالب حيث على المؤسسة تفادي هذه الوضعية فالأموال الدائمة تعد غير كافية لتمويل أصولها، ولذا يستوجب على المؤسسة البحث على موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل و بالتالي مواجهة الصعوبات وضمان التوازن المالي، عكس السنة 2014 حيث كان رأس مال العامل مرتفع وموجب وهذا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة من حيث توازنها المالي، وتعد حالة العادية لرأس مال العامل والذي يجب تحقيقه، ولذا يتوجب على المؤسسة أن تحدد القيمة المثلى لرأس المال العامل بحيث تضمن تحقيق التوازن المالي وفي المقابل لا تؤثر سلباً على مردوديتها.
- أما بالنسبة إلى رأس مال الإجمالي هو موجب وفي تزايد وهذا راجع إلى ارتفاع القيم الجاهزة وفيم الاستغلال وقيم الغير جاهزة يعكس هذا التطور حجم النشاط الاستغلالي للمؤسسة.
- بالنسبة لرأس مال الخاص الذي هو من الأموال الخاصة التي تستعمل في تمويل جزء من الأصول الثابتة بعد تمويل الأصول الثابتة وعليه نلاحظ من خلال جدول أعلاه أن رأس مال الخاص سالب هذا ما يفسر أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة.
- رأس مال الأجنبي نلاحظ من خلال الجدول أنه موجب وفي تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة.

ثانياً: احتياجات رأس مال العامل:

جدول رقم (11): احتياجات رأس مال العامل لمؤسسة المطاحن الكبرى وحدة-أوماش- (2012-2014).

2014	2013	2012	العلاقة	السنة البيان
26399349,2	-70182081	-60588740	(الأصول المتداولة-قيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الاجل - السلفات البنكية).	احتياجات رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المختصرة المالية (2012-2014).

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

1- احتياجات رأس مال العامل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياج رأس مال العامل للمؤسسة خلال السنتين 2012 و 2013 أنه سالب حيث كانت قيمته (-60588740)، (-70182081)، وهذا راجع إلى أن المؤسسة تغطي احتياجاتها عن طريق الديون القصيرة الأجل، على غرار السنة 2014 حيث كان احتياج رأس مال العامل موجب، هذا ما يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي.

ثالثا: الخزينة:

جدول (12): خزينة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة -أوماش- (2012- 2014).

السنة البيان	العلاقة	2012	2013	2014
الخبزينة	ر م ع - أر م ع	-472092266,3	40185111,2	30270365,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المختصرة المالية (2012-2014).

1- الخزينة:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان خزينة تمثل الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، فمن خلال الدراسة وجدنا أن رصيد الخزينة خلال سنة 2012 سالب وهذا ما يدل على أن المؤسسة عجز مالي، وهذا على غرار السنتين 2013، 2014 حيث كان احتياج رأس مال العامل موجب مما يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي.

المطلب الرابع: تفسير نتائج الدراسة الميدانية

نستخلص من نتائج المتوصل اليها باستخدام بعض المؤشرات المالية التي تشير إلى الوضعية المالية للمؤسسة، فإن الأداء المالي للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في حالة جيدة وفي وضع مريح في تحسن ملحوظا في السنوات الأخيرة من الدراسة (2013 - 2014) هذا بالنظر إلى النتائج المحققة خلال سنوات الدراسة.

الفصل الثالث واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن

الكبرى للجنوب وحدة - أوماش -

خلاصة الفصل الثالث:

كان الهدف من الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل هو محاولة إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجزء النظري على مؤسسة من المؤسسات حتى تتضح نتائج الدراسة أكثر وتكون أكثر واقعية، وقد تم اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب كمؤسسة للدراسة التطبيقية، حيث تم التعرف إلى تاريخ نشأة المؤسسة، وطبيعة نشاطها المتمثل في إنتاج وتسويق السميد والدقيق ومشتقاتها، كما تم استعراض مختلف أقسام المؤسسة وهيكلها التنظيمي والتعرف على مكونات وطبيعة عمل كل قسم، وكيفية إنتاج السميد والفرينة.

من جهة أخرى تم تعرف على وضعية المؤسسة وأدائها المالي من خلال عرض القوائم المالية تحليلها وكذا استخدام مؤشرات مالية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة والتي تبين أنها جيدة.

خاتمة

من خلال بحثنا عرضنا مهنة التدقيق الداخلي أبرزنا بعض الصفات التي يجب على المدقق الداخلي أن يتصف بها وهي إما أن تكون متعلقة بذاته أو بميدان عمله، كأن يكون مؤهلا علميا وصاحب خبرة في المجال، حيث تضع فيه المؤسسة الثقة من أجل التحقق من صحة مركزها المالي وكذا صدق وشرعية قوائمها المالية، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين وضعيتها، كما تم تعرف على الأداء المالي وأن أفضل أساليب تحسينه هي قياسه وتحليله لتحديد فرص التحسينات وإلغاء الانحرافات التي لا تضيف قيمة للمؤسسة، فعملية قياس وتقييم الأداء المالي يحمل عدة دلالات اقتصادية تسمح بإعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة، فهو يعتبر أداة من أدوات الرقابة التي تعتمد عليه المؤسسات في دراسة تحليل مركزها المالي و ربحية أموالها، وكذا الكشف عن مواطن الضعف والقوة وهو ما يسمح لها باستغلال مواطن القوة لتدعيمها، ومحاولة معالجة نقاط ضعفها باتخاذ القرارات المناسبة، وعليه بات من الضروري أن تعتمد كل المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعتها نشاطها، فعلى المؤسسات الاقتصادية التي تسعى لنمو البقاء التحكم الأفضل في أساليب التسيير الحديثة لتحسين أدائها المالي.

وعليه حاولنا معالجة موضوع الدراسة المتمثل في دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، بمعالجة الإشكالية البحث التي تدور حول ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لما له من تأثير على السير الحسن لأنظمة الرقابة المتعلقة بالأداء، من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى، والتركيز على نقاط التي تساهم في التحسين الأداء المالي. وهذا بالتعرف على الإطار العام لأساسيات الأداء المالي وتبيان مختلف العناصر المعتمد عليها في التدقيق الداخلي، وبعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع نظريا وإسقاطها على واقع المؤسسة الجزائرية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة وحدة أوماش توصلنا إلى نتائج عامة مع وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

اختبار صحة الفرضيات، توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: "التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية يساعد على تحسين الأداء وترشيد القرارات ويتوقف نجاحه على إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها"، توصلنا إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة تابعة للإدارة العليا وضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين الأداء وترشيد القرارات للإدارة العليا لابد من توفر مجموعة من المعايير التي يجب على المدقق الداخلي أن يتصف بها تتعلق بميدان عمله وبذاته من أجل أن يؤدي مهمته على أكمل وجه. (وبالتالي صحة الفرضية الأولى).

خاتمة

الفرضية الثانية: "إتباع المدقق الداخلي لمنهجية تمكنه من إلمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية"، فإن التدقيق الداخلي يتبع منهجية تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية لإبداء رأيه الفني محايد بشأنها، فهذه المنهجية تبين مراحل القيام بعملية التدقيق الداخلي، ويتطلب ذلك وجود خطة محكمة والحصول على الأدلة والقرائن الكافية لإبداء رأيه ثم إعداد تقرير نهائي يضم النتائج المتوصل. (وبالتالي صحة الفرضية الثانية).

الفرضية الثالثة: "قياس الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل"، توصلنا أن تقييم الأداء المالي هو قيام المؤسسة بفحص وتشخيص المركز المالي ومقارنة النتائج ما حققته من سنة لأخرى، من أجل وضع خطط مستقبلية، باستخدام مؤشرات مالية تسمح بقياس الأداء المالي، مما يزيد المردودية المالية ويحسن الأداء ويزيد أرباح المؤسسة. (وبالتالي صحة الفرضية الثالثة).

الفرضية الرابعة: "تحسين الأداء يقوم على التحقق من كفاية استخدام الموارد المتاحة بغية تحقيق أهداف المؤسسة ويتم تحسين لأداء بتدقيق القوائم المالية، وكذا يساعد في ذلك التقرير المقدم من طرف المدقق الداخلي حول القوائم المالية الذي يعبر عن مستوى الأداء في المؤسسة"، توصلنا إلى أن تحسين الأداء المالي يقوم على قياس النتائج المتوصل إليها وفقا للمعايير المحددة مسبقا للتحقق من كفاية استخدام الموارد المتاحة بغية تحقيق أهداف المؤسسة ويساعد في ذلك التقرير المقدم من طرف المدقق الداخلي حول القوائم المالية الذي يقدم معلومات متعلقة بالأداء في المؤسسة، وكذا معلومات تخص الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة، وكل هذا يساهم اتخاذ مختلف القرارات المالية من طرف المدير المالي، ولعل أهمها قرارات التمويل والحصول على الأموال سواء كانت ذاتية أو من مصادر خارجية. (وبالتالي صحة الفرضية الرابعة).

وكانت نتائج البحث كالتالي:

- يقوم التدقيق الداخلي على مجموعة من الأهداف تطورت عبر الزمن مع تطور مفهومه وأهميته، داخل المؤسسة إلى أن أصبح عنصر مهم في المؤسسة لا يمكن الاستغناء عنه.
- يعتبر التدقيق الداخلي أداة إدارية تابعة للإدارة العليا للمؤسسة.
- حتى يكون المدقق الداخلي مستقلا وموضوعيا في عمله يجب أن يكون قسم التدقيق الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يدققها.
- نستنتج أيضا أنه يمكن أن يكون التدقيق الداخلي في المؤسسة ضمني كما رأينا في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

خاتمة

- وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب يعد من الوظائف الأساسية، حيث تعتمد عليها الإدارة العليا في المؤسسة في تقييم نظام الرقابة الداخلي وتحديد جوانب الضعف داخل النظام، وتزويدها بالمعلومات اللازمة حول الأداء الفعلي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات وفقا للمعلومات المتحصل عليها من خلال تقرير المدقق الداخلي.
- التحليل المالي وسيلة أساسية يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات صائبة تحسن الأداء المؤسسة المالي.
- تبدي معطيات الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب وضع جيد، فمؤشراته نشير إلى تحقيقها لسيولة، مردودية وتوازن جيد.

الاقتراحات والتوصيات:

- يجب على المؤسسة أن تخصص مصلحة التدقيق الداخلي من أجل مساعدة مسيرها لتحسين أدائها العمل على تفادي حالات الغش التلاعبات، كذلك تفادي الوقوع في الأخطاء.
- نقترح أن على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أن تنشأ قسم خاص لوحدة التدقيق الداخلي تابعة للإدارة العليا.
- ضرورة تدعيم علاقة مدقق الداخلي بالوظائف الأخرى كي يعمل على مساعدة المسؤولين التشغيليين في حل المشاكل، وتقديم النصح والإرشاد لهم فيما يخص القرارات الواجب اتخاذها.
- الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة ضروري، وهذا سيساعد على تقييم الأداء المالي في المؤسسة وكذا في وضع سياسات مستقبلية تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة والمناسبة.
- ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج المؤسسة من سنة إلى أخرى باكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات.
- خلق ثقافة الكل مراقب والكل يراقب داخل المؤسسة من أجل توفير جو مناسب للعمل بكل اتقان واحترام المعايير التي تؤدي إلى تحقيق المؤسسة أهدافها.

آفاق الدراسة:

- في ظل التأكد على دور الفعال للتدقيق الداخلي في تحقيق النتائج الإيجابية للمؤسسة، لما يكتشفه من الغش والتلاعبات بالدفاتر المحاسبية عن طريق المتابعة المستمرة، والتي يقوم بها المدقق الداخلي، ومنه نجد أن الموضوع يمكن أن يتطور أكثر من المواضيع أخرى لذا فإننا نقترح المواضيع التالية:
- دور التدقيق الداخلي في مواجهة الاختلاسات المالية في المؤسسات الجزائرية.
 - مدى استقلالية المدقق الداخلي داخل المؤسسة الجزائرية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب:

- 1 - أمين السيد أحمد لطفي، المراجعات المختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- 2 - أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، 2000.
- 3 - أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق التأكيد، دار صفاء للنشر، عمان، 2009.
- 4 - أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق التأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر، عمان، 2015.
- 6 - إدريس عبد سلام إشتوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة، بيروت، 1996.
- 7 - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ، الرياض، 2000.
- 8 - العمرات أحمد الصالح، المراجعة الداخلية، دار البشير، عمان، 2000.
- 9 - ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، دار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006.
- 10 - جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، دار الجامعي، ط1، بيروت،
- 11 - خلف عبد الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، دار الوراق، عمان 2013.
- 12 - خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1 عمان 2006.
- 13 - خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010.
- 14 - رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013.
- 15 - زغيب مليكة، بوشنفيير مليود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

- 16 - علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيايلى، التحليل المالى للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان 2015.
- 17 - عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالى ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، عمان، 2009.
- 18 - عبد الله خالد أمين، أساسيات فى الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، 2007.
- 19 - عبد الفتاح الصحن، محمد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 20 - عبيد سعد شريم، الطف حمود بركات، أصول مراجعات الحسابات، مركز الأمين للنشر والتوزيع، اليمن 2007.
- 21 - عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، المراجعة المتقدمة فى بيئة الأعمال الحديثة، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2013.
- 22 - علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالى الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، 2011.
- 23 - فتحي رزق وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجديد، الإسكندرية، 2000.
- 24 - مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية، القاهرة، 2008.
- 25 - محمد مطر، التحليل المالى الائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن 2006.
- 26 - محمد الصريفي، التحليل المالى وجهة نظر إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014.
- 27 - مبارك لسوس، التسيير المالى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 28 - محمد سرايا، المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 29 - محمد محمود خطيب، الأداء المالى وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، 2010.
- 30 - ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة - مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان، 2009.
- 31 - نعيم نمر داوود، التحليل المالى دراسة نظرية تطبيقية، دار المستقبل، ط1، الإسكندرية، مصر، 2012.

32 - وائل محمد إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان 2009.

ب - الرسائل ومذكرات:

33 - صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، 2012.

34 - مزغيش عبد الحليم، تحسين الأداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، مذكرة ماجستير، العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة الجزائر، 2012.

35 - كاروس أحمد، تصميم إدارة المراجعة كأداة لتحسين الأداء وفعالية المؤسسة، جامعة الجزائر، 2011.

36 - عيادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2007.

37 - صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، غير منشورة، بدون سنة.

38 - شدرى معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2009.

39 - شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2004.

40 - عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

41 - شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

42 - نوبلي نبلاء، إستخدام أدوات المحاسبة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

43 - سرى كريم ريشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف الجودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية مذكرة ماجستير، قسم محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

44 - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.

45 - شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

46 - محمد عبد الله حامد العبدلي، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية، مذكرة ماجستير، قسم الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.

47 - عزيز لوجاني، دور المراجعة الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

48 - نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، قسم المحاسبة والتمويل، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

49 - ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

جـ الملتيقيات والمجالات:

❖ الملتيقيات:

50 - زينة قمري، مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، 2009.

51 - كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغني، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مارس، 2005.

❖ المجالات:

52 - عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD)، مجلة البحوث الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، 2014.

- 53-دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04
2006.
- 54 -رياض المسلم، التدقيق الداخلي أهميته وأهدافه ومعايره، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 111
الربع الثالث، 1999.
- 55-زين يونس، تفعيل المراجعة عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة
العلوم الإنسانية، المركز الجامعي بالوادي العدد 46، 2010.
- 56-عبد اللطيف محمد جليل نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداة وظيفية المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة
مجلة البحوث التجارية، العدد 02، المجلد 25، جانفي/ فيفري. 2003
- 57-هوارى سوسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس الأداء المالي المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث،
عدد 07، جامعة ورقلة، 2010.

❖ القوانين:

- 58-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2 القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.